

جدول المحتويات	
الصفحة	تقديم
1	
2	الباب الأول: لمحة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي
3	• الرؤية والرسالة والقيم
4	• الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها
4	• الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي
5	• الهيكل التنظيمي
6	• المهام والواجبات
7	الباب الثاني: تصنيف المتعاملين والخدمات المقدمة
8	• قائمة المتعاملين
9	• الخدمات المقدمة للمتعاملين:
10	○ الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الخارجيين
18	○ الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين
22	الباب الثالث: الانجازات
23	• أولاً: التعاون الدولي
27	• ثانياً: الخطط والبرامج
31	• ثالثاً: التنمية المحلية ومكافحة الفقر
35	الباب الرابع: التطلعات
45	الباب الخامس: التطوير المستمر وبناء القدرات المؤسسية
46	• تطوير وتطبيق أنظمة الموارد البشرية، مشاريع ومبادرات استخدامات التكنولوجيا المساندة
47	• تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية
49	• نشر المعرفة واكتسابها والتفاعل مع المجتمعين المحلي والعربي
50	• المشاركة في جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية/ الدورة الثالثة (2006-2007)

تقديم

أعزائي القراء الكرام،
تحية طيبة وبعد،

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي للعام 2007، والذي يسلط الضوء على أهم إنجازات وتطلعات الوزارة والتي سعت من خلال إلى تحقيق أهدافها المؤسسية بحيث تساهم في تحقيق الأهداف الوطنية ضمن المحاور الرئيسة لعمل الوزارة.

فضمن محور التخطيط والمتابعة، فقد قامت الوزارة بإعداد البرنامج التنفيذي لمبادرة كلنا الأردن/الأجندة الوطنية للأعوام (2007-2009) وذلك بالتنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات المعنية، والذي ينسجم مع الأولويات التنموية والتوجهات الإصلاحية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. كما أولت الوزارة موضوع بناء القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية في عملية التخطيط ومتابعة المشاريع الأهمية من خلال العمل على حوسبة آلية متابعة البرامج والمشاريع، وتدريب عدد من الموظفين العاملين في بعض الوزارات القطاعية.

أما فيما يتعلق بمحور التعاون الدولي، بذلت الوزارة جهوداً حثيثة مع مختلف الدول والجهات التمويلية والمانحة لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية في مختلف القطاعات وضمن إطار البرنامج التنفيذي لمبادرة كلنا الأردن/الأجندة الوطنية، وذلك بهدف المساهمة في تعزيز النمو والتنمية المستدامة.

وفيما يتصل بدعم جهود التنمية المحلية في المملكة، فقد قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتوفير الدعم والتمويل لجملة من البرامج التي تستهدف تطوير وتعزيز التنمية المحلية في مختلف المحافظات والبلديات، إضافة إلى تمويل والإشراف على تنفيذ مشاريع برامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى زيادة إنتاجية المواطنين وتحسين المستوى المعيشي للمناطق الأقل حظاً في المملكة.

وتعمل الوزارة على متابعة تطبيق المبادرات والمشاريع التي من شأنها رفع كفاءة الموظفين وزيادة الإنتاجية والفعالية، ولعل حصول الوزارة على المركز الأول في جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية لدليل ساطع على عزم الوزارة على المضي قدماً في كل ما يؤدي إلى التميز والارتقاء في مستوى الأداء.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير أردننا الغالي في ظل قائد المسيرة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله).

سهير العلي

وزير التخطيط والتعاون الدولي

الباب الأول: لمحة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي



الرؤية:

"مؤسسة حكومية رائدة لها مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة "

الرسالة:

" تنسيق جهود التنمية للنهوض بمستوى الاقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة عن طريق اعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطط التنمية، وتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع مختلف الدول والهيئات والمؤسسات الدولية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة"

القيم:

ثقافة التميز
روح الفريق الواحد
التطوير والتحسين المستمر
المبادرة
المثابرة وتحمل المسؤولية
بناء القيادات

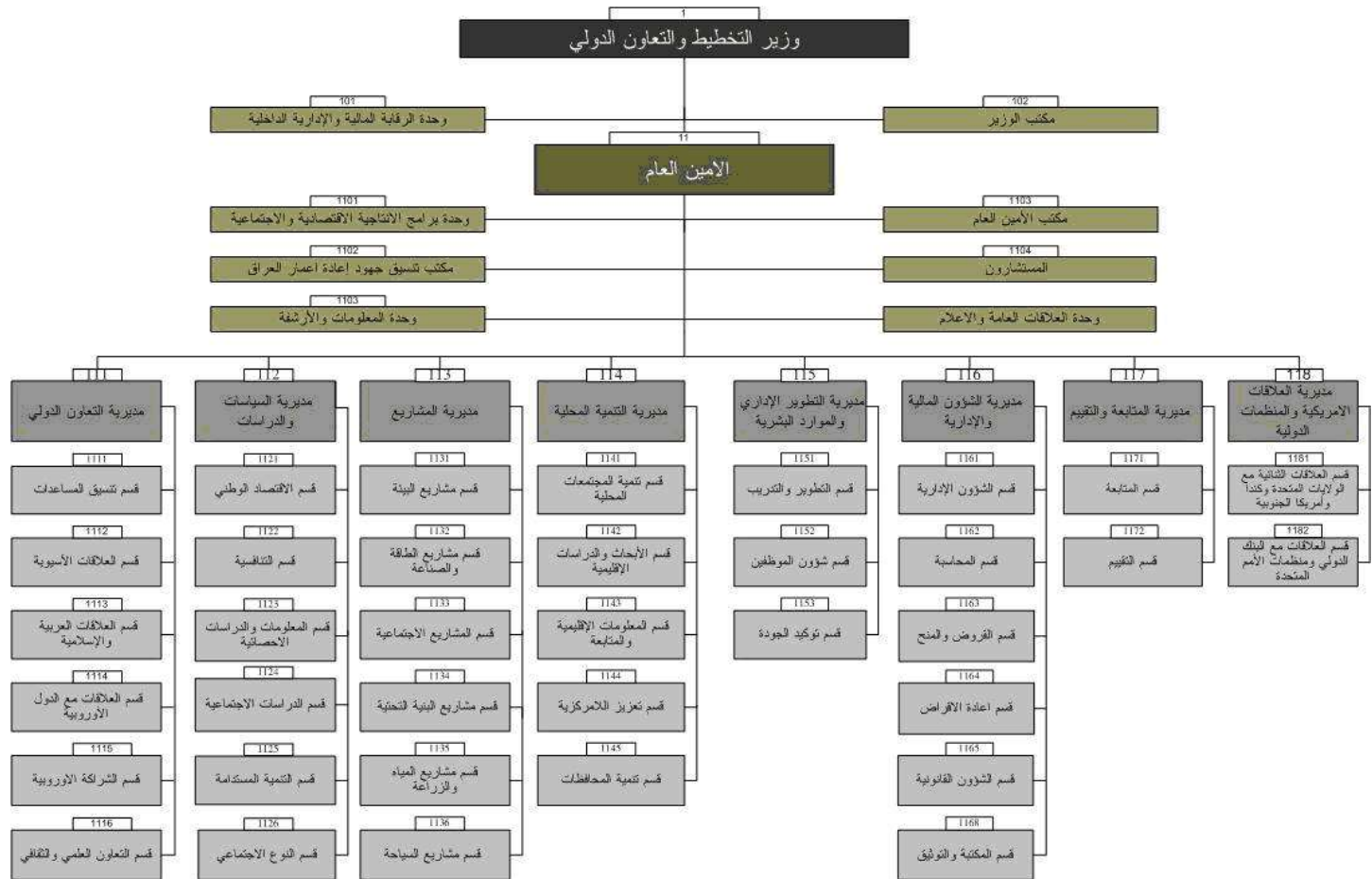
الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

1. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام
2. مكافحة الفقر والبطالة
3. تحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم والمحافظات و تعزيز مفهوم الحاكمية الرشيدة والتشاركية
4. زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحسين بيئته الاستثمارية
5. المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي

الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

1. تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة لتمويل البرامج التنموية.
2. تطوير الآليات والأدوات التخطيطية اللازمة لإعداد ومتابعة وتقييم الخطط والبرامج التنموية.
3. تطوير التنمية المحلية وفق نهج تشاركي يهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة.
4. تطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة

الهيكل التنظيمي



المهام والواجبات

1. رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
2. متابعة سبل تحقيق الأهداف الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
3. التنسيق بين نشاطات الوزارات والمؤسسات الأخرى فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطاعي لضمان كفاءة التنفيذ وتحقيق الأهداف المتوخاة.
4. تطوير الاستراتيجيات المستقبلية من خلال العمل مع المؤسسات الدولية لتوفير البيئة المناسبة لقيام القطاع الخاص بدوره المنشود في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
5. وضع برامج واليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.
6. توفير وإدارة التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مختلف المصادر التمويلية من خلال القروض والمنح والمساعدات الفنية، بالتنسيق مع وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة.
7. العمل كحلقة وصل بين الجهات الدولية المانحة والوزارات والمؤسسات الحكومية.
8. وضع آلية للمتابعة والمراقبة والتقييم والمساءلة في تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتعاون مع الجهات المعنية، واقتراح التعديلات المناسبة لها كلما اقتضت الضرورة ذلك.
9. تقييم السياسات النقدية والمالية والتجارية والتأكد من انسجامها مع أهداف الاستراتيجيات والبرامج التنموية.
10. تقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالتخاضية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
11. وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتعزيز العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، والتأكيد على دور الوزارة المحوري في هذا الخصوص.
12. التنسيق مع دائرة الموازنة العامة والمؤسسات والدوائر ذات العلاقة لإعداد الموازنة الرأسمالية للدولة لضمان انسجامها مع الخطط والبرامج طويلة ومتوسطة الأمد.
13. التعاون مع وزارة المالية في مختلف مراحل إدارة الدين العام الداخلي والخارجي.
14. متابعة الأهداف والبرامج الزمنية التي أوصت بها المبادرات والمؤتمرات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية الألفية.
15. التعاون والتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في تحديد أنواع المعلومات الإحصائية من اقتصادية واجتماعية وبشرية وغيرها مما تحتاج إليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.
16. دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية العالمية ووضع التنبؤات حولها ودراسة أثرها على الاقتصاد الوطني.
17. أية مهام أخرى ذات علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يرى مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء تكليفها بها.

الباب الثاني: تصنيف المتعاملين والخدمات المقدمة

1- قائمة المتعاملين Stakeholders List

يوضح الجدول التالي تصنيف المتعاملين Stakeholders List وعلى النحو التالي:

<ul style="list-style-type: none"> • الجهات التمويلية الأمريكية والكندية والاسترالية ودول أمريكا الجنوبية، وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإئتماء الدولي (USAID) • منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة: / UNDP / ILO / UNFPA / UNICEF / UNIDO / FAO / ESCWA / COMCEC • IFAD ، UNIFEM / IOM/ UNESCO • الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي • الدول والجهات الأوروبية المانحة (ألمانيا، فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، سويسرا، السويد، الدنمرك الخ) • الدول والجهات الآسيوية (اليابان، الصين، كوريا) • البنك الدولي • الصناديق العربية والإسلامية: البنك الإسلامي للتنمية / الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي / الصندوق السعودي للتنمية / صندوق أبو ظبي للتنمية / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / صندوق أوبك للتنمية الدولية 	<p>الجهات المانحة Donors</p>
--	----------------------------------

<ul style="list-style-type: none"> • جميع الوزارات • المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر: <ul style="list-style-type: none"> - مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، مؤسسة الغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، مديرية التأمين الصحي، مؤسسة الضمان الاجتماعي، مديرية التقاعد، المؤسسات الإعلامية، سلطة المصادر الطبيعية، البنك المركزي، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنية، سلطة الطيران المدني • الدوائر الرسمية على سبيل المثال لا الحصر: <ul style="list-style-type: none"> - دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنية • الشركات الوطنية: شركة توليد الكهرباء، شركة توزيع الكهرباء، • المراكز الوطنية: المركز الوطني لبحوث الطاقة، المركز الوطني للبحوث الزراعية ، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونية، مركز عمليات الحكومة الالكترونية • الجامعات والمعاهد الحكومية • دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسية • الهيئات المحلية الوطنية: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل العام، هيئة الطاقة النووية • النقابات، مراكز التنمية الاجتماعية، التعاونيات 	الوزارات والمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات الأهلية (Line Ministries, NGOs, and Local Governments)
<ul style="list-style-type: none"> • مجلس الوزراء 	رئاسة الوزراء (Prime Ministry)

2- الخدمات المقدمة للمتعاملين

يوضح هذا الجزء الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بمديرياتها ووحداتها الفنية المختلفة للوزارات والمؤسسات الوطنية، والدول والجهات الخارجية، كما يوضح في القسم الثاني منه الخدمات التي تقدمها المديريات والوحدات المساندة لمتلقي الخدمة الداخلي (مديريات/وحدات/أقسام/موظفين) وعلى النحو الآتي:

1- المديريات والوحدات الفنية: وهي المديريات والوحدات التي تتعامل مع الجهات الخارجية وفئات المتعاملين

- مديرية التعاون الدولي.
- مديرية السياسات والدراسات.
- مديرية المشاريع.

- مديرية التنمية المحلية.
- مديرية العلاقات الأمريكية والمنظمات الدولية.
- مديرية المتابعة والتقييم.
- وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.
- مكتب تنسيق جهود إعادة اعمار العراق.

2- المديريات والوحدات المساندة: وهي المديريات والوحدات التي تساعد المديريات والوحدات الفنية من خلال تطوير بيئة العمل الداخلية وتساعد في تقديم الخدمات المساندة لعمل المديريات والوحدات الفنية.

- مديرية التطوير الإداري والموارد البشرية.
- وحدة المعلومات والأرشفة.
- مديرية الشؤون المالية والإدارية.
- وحدة العلاقات العامة والإعلام.
- وحدة الرقابة المالية والإدارية.

1-2 الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الخارجيين

مديرية التعاون الدولي		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهات المتلقية لهذه الخدمة
إيجاد مصادر تمويلية لطلبات التمويل	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية البحث عن مصادر ونوافذ تمويلية لطلبات تمويل المشاريع الواردة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتنسيق عملية التمويل بحيث تتماشى مع التوجهات والأولويات التمويلية	الجهات المحلية المستفيدة

	تهدف هذه الخدمة إلى تحضير وإعداد وتوقيع الاتفاقيات الثقافية والعلمية بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وممثل الدولة أو الجهة المعنية	تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثقافية والعلمية
	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية الترشيح لحضور أو المشاركة في أية دورات أو بعثات خارجية مقدمة إلى قسم التعاون العلمي والثقافي في الوزارة.	ضبط عملية الترشيح للدورات والبعثات
القطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية	تهدف هذه الخدمة إلى تعظيم الاستفادة من الفرص والإمكانات التي تتيحها اتفاقية الشراكة الأردنية-الأوروبية بما في ذلك البرامج والمبادرات الثنائية والإقليمية المنبثقة عنها.	التوعية باتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

مديرية السياسات والدراسات		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
دراسة اتفاقيات القروض الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة اتفاقيات القروض الخارجية وبيان الأثر المالي والاقتصادي المترتب عليها.	أي جهة تقوم بتحويل هذه الاتفاقية للمديرية داخليا وخارجيا
دراسة سبل تدعيم التجارة البينية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة سبل تدعيم التجارة البينية بين الدول العربية وإقامة التكتلات الاقتصادية	رئاسة الوزراء والوزارات
متابعة تطورات المديونية الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية متابعة تطورات المديونية الخارجية وتقييم الأثر المصاحب لهذه التطورات	
تابع...مديرية السياسات والدراسات		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
دراسة الموازين السلعية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة الموازين السلعية لأهم المنتجات الزراعية والصناعية المنتجة محلياً ومدى كفايتها لسد الحاجات المحلية وإمكانية التصدير .	رئاسة الوزراء و الوزارات الباحثين والصحافة
دراسة تطورات التجارة الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة تطورات التجارة الخارجية وتأثيرها على كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات.	
إعداد التوقعات حول المؤشرات الاقتصادية	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد التقارير بخصوص التوقعات الاقتصادية، والتي يتم إعدادها بشكل ربعي.	

	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد الدراسات والتقارير حول الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي.	دراسة الأداء الاقتصادي
	تهدف هذه الخدمة إلى تقييم ومتابعة الإجراءات والتطورات والسياسات المتعلقة بالحسابات القومية والمالية العامة والقطاع النقدي.	مراقبة الحسابات القومية والمالية والقطاع النقدي
رئاسة الوزراء واللجنة التوجيهية لنظام الإنذار المبكر	تهدف هذه الخدمة إلى تعزيز القدرات على إدارة الأزمات في المملكة للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي والاجتماعي والسياسي والبيئي	مراقبة الأداء الاقتصادي من خلال نظام الإنذار المبكر
رئاسة الوزراء القطاع الخاص	تهدف هذه الخدمة لإعداد دراسة حول قطاع أو موضوع معين، وذلك لتحسين المقدرة التنافسية في المملكة الأردنية الهاشمية	إعداد دراسات تحسين المقدرة التنافسية
	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة ترتيب تنافسية الأردن من خلال تقرير التنافسية العالمي وتقرير التنافسية العربي والكتاب السنوي للتنافسية، وتحليل نتائج هذه التقارير	متابعة ترتيب تنافسية الأردن
رئاسة الوزراء الوزارات والمؤسسات الرسمية	تهدف هذه الخدمة إلى: - أعداد الإطار الكلي للاقتصاد الوطني - إدماج الأهداف الإنمائية الألفية في الخطط والبرامج الوطنية	المساهمة في إعداد وتحديث الخطط الوطنية
رئاسة الوزراء الوزارات	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد النماذج الاقتصادية بشكل نصف سنوي ليتم استخدامها في تحديد التنبؤات الاقتصادية	إعداد النماذج الاقتصادية
رئاسة الوزراء الوزارات	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة الأبعاد الاقتصادية للقوانين والأنظمة في حال طلب ذلك من مديرية السياسات والدراسات	دراسة الأبعاد الاقتصادية للقوانين والأنظمة
	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات إعداد جداول دورية لأهم المؤشرات الآتية والريادية.	مراقبة المؤشرات الآتية والريادية
تابع...مديرية السياسات والدراسات		
الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة	الخدمات المقدمة
رئاسة الوزراء الوزارات	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات إنشاء بنك معلومات خاص بالبيانات والمتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية ليتم استخدامه للمساعدة في إجراء الدراسات والتقارير الاقتصادية أو الإحصائية	إنشاء وتحديث بنك المعلومات الاقتصادي

مديرية المشاريع		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
المشاركة في وضع الخطط التنموية	تهدف هذه الخدمة إلى: - تحديد الأولويات ضمن القطاعات المختلفة	الوزارات والمؤسسات الحكومية
دراسة مقترحات المشاريع المقدمة للتمويل	تهدف هذه الخدمة إلى: - ضمان وضوح أهداف المشروع ومدى انسجامها مع الأهداف الوطنية - قابلية مقترح المشروع للتمويل الدولي	الوزارات والمؤسسات الحكومية
إعداد قاعدة بيانات للمشاريع ذات الأولوية	تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة	الوزارات والمؤسسات الوطنية
متابعة المشاريع قيد التنفيذ	تهدف هذه الخدمة إلى: - متابعة المشاريع التي تنفذها مختلف الوزارات والمؤسسات من حيث نسبة الانجاز ومراجعة خطط العمل وتقارير تقدم سير العمل فيها، وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على تنفيذها والتنسيق مع الجهات المعنية لوضع البرامج الكفيلة بتجاوز هذه المعوقات	- الجهات المستفيدة - الجهات الممولة
مرافقة بعثات التمويل	تهدف هذه الخدمة إلى: - ضمان التنسيق الكامل ما بين مصادر التمويل الخارجية والجهات الوطنية المنفذة للبرامج والمشاريع الإنمائية	الجهات الممولة الجهات المعنية بالمشاريع
تابع...مديرية المشاريع		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
المشاركة في إعداد الموازنات	تهدف هذه الخدمة إلى المساعدة في إعداد مشروع موازنات الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة	الوزارات والمؤسسات المعنية

مديرية التنمية المحلية		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إعداد تقارير تقدم سير العمل	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد التقرير الشهري لتقدم سير العمل في متابعة تنفيذ المشاريع التنموية في جميع المحافظات	منسق المحافظة المعني
تقييم البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بمجال التخطيط الإقليمي	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات تقييم البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بنشاطات التخطيط الإقليمي أو تتداخل معه	الجهات التي لها علاقة بمجالات التخطيط الإقليمي
تفعيل دور المشاريع الوطنية في تنمية المجتمعات المحلية	تهدف هذه الخدمة إلى تفعيل جميع المشاريع الوطنية التي لم تتجح في تحقيق المستوى المطلوب في تنمية وتطوير المجتمعات المحلية المحيطة بها	رئاسة الوزراء الوزارات المجتمع المحلي
دراسة الطلبات المقدمة من الجمعيات	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة طلبات الجمعيات والأندية المقدمة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف القيام بتوفير منحة عن طريق المنح المتاحة	
دراسة المحددات في المناطق الأقل نمواً	تهدف هذه الخدمة إلى تحديد المحددات التي تواجه العمل الاجتماعي والتطوعي في المناطق الأقل نمواً وذلك من خلال تقييم أداء الجمعيات الخيرية فيها والعمل على وضع الحلول المناسبة بالتعاون مع الجهات المعنية.	
التدريب على برنامج الحكومة الإلكترونية	تهدف هذه الخدمة إلى شمول موظفي القطاع العام في المناطق الأقل حظاً بالبرامج التدريبية الخاصة بالحكومة الإلكترونية (ICDL)	موظفو القطاع العام في المناطق الأقل حظاً
تحديث المؤشرات والبيانات على مستوى الأقاليم والمحافظات	تهدف هذه الخدمة إلى تحديث المؤشرات والبيانات على مستوى الأقاليم والمحافظات وتوفير قاعدة بيانات توضح الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة أو الإقليم بالإضافة إلى استنباط المؤشرات وتحديد الفوارق التنموية بين كافة المحافظات والأقاليم في المملكة.	رئاسة الوزراء الوزارات
تابع...مديرية التنمية المحلية		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة

رئاسة الوزراء الوزارات	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة جميع المشاريع التنموية في المحافظات والتدقيق على سير العمل فيها بالإضافة إلى التأكد من دقة المعلومات الموجودة في تقرير تقدم سير عمل ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية في كافة المحافظات	متابعة تنفيذ المشاريع التنموية بالمحافظات
---------------------------	--	--

مديرية العلاقات الأمريكية والمنظمات الدولية		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتفنية لهذه الخدمة
تنسيق ومتابعة برامج المساعدات المنفق عليها بروتوكولياً مع الولايات المتحدة.	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية التعامل والاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية.	<ul style="list-style-type: none"> الوزارات، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية
ضبط التعامل مع منظمة الأمم المتحدة	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية التعامل والاستفادة من برامج مساعدات وكالات الأمم المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> الوزارات، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية منظمات خاصة ذات علاقة ببرامج الأمم المتحدة
توفير التمويل للمشاريع التنموية والمساعدات الفنية والمنح من خلال مجموعة البنك الدولي	تهدف هذه الخدمة إلى تمويل المشاريع من خلال منحة أو قرض مقدم من البنك الدولي	<ul style="list-style-type: none"> الوزارة المعنية الجهة المنفذة الجهة المستفيدة
مديرية المتابعة والتقييم		

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إعداد وتحديث الخطط الوطنية	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعداد الخطط التنموية للقطاعات المختلفة في المملكة - إعداد البرامج التنفيذية لهذه الخطط أو المبادرات الوطنية - إدماج الأهداف الإنمائية الألفية في الخطط والبرامج الوطنية 	<ul style="list-style-type: none"> - رئاسة الوزراء - الوزارات والمؤسسات الرسمية - المؤسسات الدولية
متابعة الخطط والبرامج والمشاريع	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضمان توافق الخطط الوطنية مع الأهداف والمبادرات والأولويات والغايات الوطنية. - توفير كافة المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات في الوزارات والمؤسسات الحكومية. - ضمان كفاءة تنفيذ الخطط والبرامج بما ينسجم والأهداف الموضوعة لها. - الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة بما ينسجم مع الأهداف والأولويات الوطنية - إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات في مجال المتابعة والتقييم ومأسسة هذه العملية 	<ul style="list-style-type: none"> - رئاسة الوزراء - مجلس الأمة - الوزارات والمؤسسات الحكومية - المؤسسات الدولية - الجهات المانحة
تقييم البرامج والمشاريع	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - دراسة مدى توافق أهداف البرنامج/المشروع مع الأهداف والاستراتيجيات الوطنية. - تحديد مستوى الكفاءة في التطبيق والإدارة للمشروع وتحديد مواطن الضعف في أنظمة الإشراف والمتابعة والخروج بالتوصيات والحلول لرفع مستوى الأداء. - تقدير مدى تقدم سير العمل نحو تحقيق الأهداف المنشودة 	

وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ مشاريع البنية التحتية والإسكان: - مشروع تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة - مشروع تطوير البنية التحتية الدائمة للاستثمار - مشروع إسكان الأسر الفقيرة	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المناخ والظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة من خلال تطوير البنى التحتية في المناطق المستهدفة	المجتمعات الفقيرة في مختلف التجمعات السكانية في المملكة
تنفيذ مشاريع تطوير المشاريع الصغيرة: - الإقراض الصغير والمتوسط - مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة) - كيف تبدأ مشروعك - كيف تطور مشروعك	تهدف هذه المشاريع إلى دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات استشارية وإدارية ومالية تتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع والتي من شأنها مساعدة الأفراد في المناطق المستهدفة على إنشاء و/أو تطوير وتوسيع مشاريعهم الإنتاجية	أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة
تنفيذ مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر: - بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات المجتمع المحلي (برنامج قدرات) - مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشرة	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وذلك عن طريق زيادة الدخل للمجتمع المحلي من خلال إقامة مشاريع إنتاجية، إضافة إلى وضع الحلول المباشرة للمشكلات التنموية الظاهرة وذلك من خلال مشاريع التدخل المباشر	المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs)
تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الشاملة: - برنامج التجمعات الريفية - المشاريع الريادية ومناطق جيوب الفقر	الهدف من تنفيذ مبادرات التنمية المحلية الشاملة هو خلق اقتصاديات محلية مستدامة من خلال تنفيذ المشاريع الإنتاجية التنموية وتعزيز المشاركة المحلية في عملية التنمية بهدف تمكين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة على عاتقها مستقبلاً في تنفيذ المشاريع وتمويلها محلياً	- NGOs - المجتمعات المحلية في مناطق جيوب الفقر

مكتب تنسيق جهود إعادة إعمار العراق

الخدمات المقدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
<ul style="list-style-type: none"> - وضع الآليات المناسبة لتطوير وتعزيز العلاقة مع العراق في كافة المجالات، وتطوير هذه الآليات بما يخدم مصلحة البلدين. - التنسيق بين جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص فيما يتعلق بتطوير التعاون الاقتصادي والفني والثقافي والعلمي والأمني مع العراق. - تنسيق الجهود الحكومية وكذلك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجال إعادة إعمار العراق - التنسيق مع المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال إعادة إعمار العراق وبشكل خاص العاملة منها في الأردن مثل المكتب المؤقت للبنك الدولي-عمان الذي يقوم بإدارة عمليات البنك في العراق، وكذلك الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة مثل برنامج الغذاء العالمي والهيئة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR. - العمل على توفير كافة التسهيلات اللازمة لتمكين الشركات الأجنبية الراغبة في المساهمة بعملية إعادة إعمار العراق من الدخول للعراق من خلال الأردن، أو الراغبة بإدارة عملياتها في العراق من الأردن. - إعداد التقارير حول تطور العلاقة مع العراق، وأخرى حول سير العمل في عملية إعادة إعمار العراق. - متابعة نتائج المؤتمرات الدولية والإقليمية حول إعادة إعمار العراق بما في ذلك نتائج مؤتمرات المانحين، للاستفادة منها وإطلاع الجهات الوطنية عليها. 	<ul style="list-style-type: none"> - الحكومة الأردنية - الحكومة العراقية - المؤسسات العاملة في مجال اعمار العراق - رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين والأجانب في الأردن - رجال الأعمال والمستثمرين في العراق - السفارات والوكالات الأجنبية والعربية المعنية في إعادة اعمار العراق - منظمات الأمم المتحدة - البنك الدولي - مؤسسة التمويل الدولية

مديرية التطوير الإداري والموارد البشرية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتفنية لهذه الخدمة
تحسين بيئة العمل الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى تنفيذ الإجراءات والمنهجيات الكفيلة بتحسين بيئة وظروف العمل مما يمكن الموظفين من القيام بإعمالهم في أفضل ظروف.	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تخطيط وإدارة الموارد البشرية	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الخطط المستقبلية لتأمين العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة واللازمة لانجاز مهام المديريات والوحدات حسب متطلبات الخطة الإستراتيجية، كما تهدف هذه الخدمة إلى إدارة شؤون الأفراد بتطبيق الأنظمة المتطورة في إدارة الموارد البشرية وبحسب أفضل الممارسات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تطوير وتحفيز الموظفين	تهدف هذه الخدمة إلى تطوير أداء ومؤهلات موظفي الوزارة للارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة وذلك من خلال تطبيق أنظمة التدريب والمكافآت والحوافز وخلق بيئة عمل مناسبة.	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دعم ورعاية مشاريع ومبادرات التطوير المؤسسي	تهدف هذه الخدمة إلى رعاية وإنجاح مشاريع التطوير المؤسسي من خلال توفير البيئة الممكنة والموارد اللازمة لهذه المشاريع والمبادرات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الارتقاء بمستوى الأداء في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى الارتقاء بجودة عمليات ونشاطات الوزارة وغرس ثقافة التميز في الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنهج إدارة الجودة الشاملة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الإدارة الإستراتيجية	تهدف هذه الخدمة إلى التنسيق مع جميع مديريات ووحدات الوزارة لوضع وتصميم الخطة الإستراتيجية للوزارة وإدارتها ومتابعة تنفيذها من خلال منهج بطاقات الأداء المتوازن Balanced Scorecards.	جميع مديريات ووحدات الوزارة

وحدة المعلومات والأرشفة

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
توفير وتطوير العنصر التكنولوجي كأداة عمل مساعدة.	تهدف هذه الخدمة إلى تحسين وتطوير الأداء العام للوزارة وتطوير البيئة التقنية في الوزارة وتقديم آخر وسائل التكنولوجيا التي تساعد في الارتقاء بأداء مديريات وأقسام ووحدات الوزارة.	جميع مديريات ووحدات الوزارة
استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً وتعميم البلاغات الرسمية والتعاميم الداخلية.	تهدف هذه الخدمة إلى التحديث والتطوير المستمر لنظام الأرشفة الإلكتروني لضمان السرعة والجودة في الأداء والعمل على نشر المعلومة الصحيحة وتوثيقها.	جميع مديريات ووحدات الوزارة

مديرية الشؤون المالية والإدارية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسائل والأمور المالية	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال إدارة الموارد المالية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية	جميع المديريات والوحدات
تقديم الخدمات الإدارية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الدعم والإسناد اللوجستي لمديريات ووحدات الوزارة والتي تشمل تأمين كافة احتياجات الوزارة من الخدمات الإدارية واللوازم والصيانة والنظافة وغيرها	جميع المديريات والوحدات
تقديم المشورة القانونية للمديريات والأقسام في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى بيان الثغرات في القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها وضمان انسجام عمليات ونشاطات الوزارة مع الأنظمة والتشريعات	جميع المديريات والوحدات

المصدر: www.mop.gov.jo
التاريخ: 2007

إدارة القروض والمنح	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتنظيم الجوانب المالية في اتفاقيات القروض والمنح وإعادة الإقراض وفروق الفوائد وتدقيقها ومراجعة مسودات الاتفاقيات التمويلية لإبداء الرأي فيها.	مديريات التمويل والمشاريع
تابع...مديرية الشؤون المالية والإدارية		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
المشاركة في إعداد مشروع قانون الموازنة السنوي للنفقات الجارية والرأسمالية للوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى مناقشة مشاريع موازنات المؤسسات والدوائر الحكومية والإشراف على تنفيذ بنود الموازنة بحسب التشريعات المعتمدة.	جميع المديريات والوحدات
تقديم الخدمات المالية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الخدمات المالية والمحاسبية للموظفين والمتعلقة بأوضاعهم المالية مثل إجراءات صرف الرواتب والإجازات وبدل التنقلات والسفر...الخ	جميع المديريات والوحدات

وحدة العلاقات العامة والإعلام		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إقامة علاقة تواصل ما بين الوزارة وأجهزة الإعلام	إبراز الصورة الايجابية عن الوزارة لدى الرأي العام من خلال متابعة الأحداث والمناسبات الخارجية والداخلية والرد على استفسارات الجهات الخارجية.	وسائل الإعلام الخارجية والداخلية
القيام بأنشطة العلاقات العامة	الإشراف على توفير التسهيلات لاستقبال الوفود الرسمية والضيوف ومتابعة كافة الإجراءات المتعلقة بسفر موظفي الوزارة في مهمات رسمية، وعقد الندوات والمحاضرات والاجتماعات المتعلقة بأعمال الوزارة.	جميع المديريات والوحدات

وحدة الرقابة المالية والإدارية

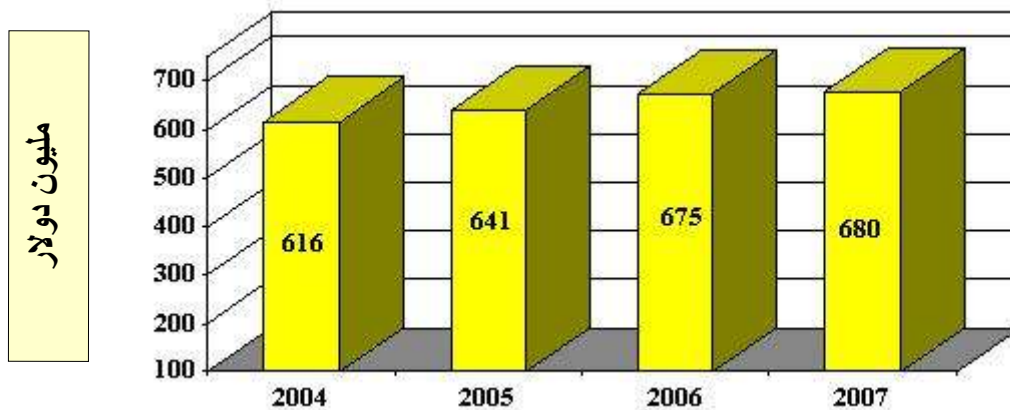
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
الفحص المفاجئ على أمين الصندوق	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة الواردات والمقبوضات مع الوثائق المرسلة إلى وزارة المالية	مديرية الشؤون المالية والإدارية
تدقيق مستندات الصرف ومطابقتها مع المرفقات	تهدف هذه الخدمة إلى تدقيق وضبط مستندات الصرف والتأكد من مطابقتها للأصول المحاسبية	
مطابقة السجلات والوثائق المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية/ المحاسبة	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة السجلات والوثائق المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية/ المحاسبة مع السجلات والوثائق الموجودة في وحدة الرقابة المالية والإدارية	

الباب الثالث: الانجازات

1. التمويل (قروض ومنح):

- في إطار الجهود والمسااعي التي تبذلها المملكة للسير قدماً ببرامج الإصلاح والتحديث والتطوير المختلفة في كافة القطاعات التنموية، فقد قامت وزارة التخطيط والتعاون خلال الفترة الماضية بجهود حثيثة مع مختلف الدول الجهات المانحة والتمويلية لتأمين التمويل اللازم من المساعدات الخارجية لتنفيذ المشاريع والبرامج ذات الأولوية التنموية.
- وفي هذا السياق، فقد بلغ حجم المساعدات الخارجية الملتمزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية للعام 2007 ما مجموعه 680.35 مليون دولار (حوالي 482.4 مليون دينار)، وذلك مقارنة مع حجم المساعدات الخارجية للعام 2006 والذي بلغ 675 مليون دولار (حوالي 478.6 مليون دينار).

حجم المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة (2004-2007)



■ وقد بلغت قيمة المنح الملتزم بها من إجمالي المساعدات الخارجية للعام 2007 ما مجموعه 470.1 مليون دولار (حوالي 333.3 مليون دينار)، وذلك مقارنة مع حجم المنح للعام 2006 التي بلغت ما مجموعه 485.4 مليون دولار (حوالي 344.1 مليون دينار). وقد ضمت الجهات المانحة الرئيسة بالنسبة للمملكة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، واليابان، والصين، وكندا، وإيطاليا، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة، وكوريا.

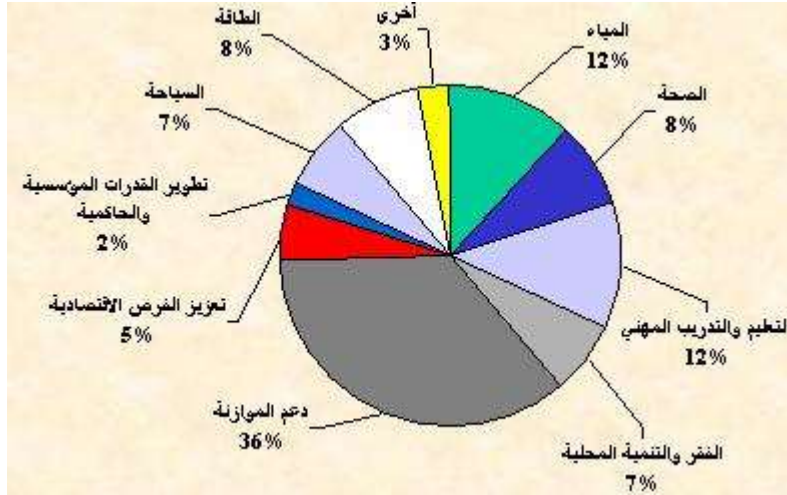
■ في حين بلغت قيمة القروض التنموية ذات الشروط الميسرة التي تم التعاقد عليها مع مختلف الجهات التمويلية خلال العام 2007 ما مجموعه 210.25 مليون دولار (حوالي 149.1 مليون دينار)، ومنها قروض بكفالة الحكومة بقيمة 70.0 مليون دولار (حوالي 49.6 مليون دينار) لدعم مشاريع ذات أولوية في قطاع الطاقة. وقد ضمت الجهات التي قدمت هذه القروض كل من البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق السعودي للتنمية، والبنك الدولي، وحكومات إيطاليا وألمانيا وسويسرا والوكالة الفرنسية للتنمية.

■ كما تم تخصيص المنح والقروض التي تم توفيرها خلال العام 2007 لتمويل عدد من البرامج والمشاريع ذات الأولوية للتنمية، حيث استحوذت قطاعات المياه والصحة والتعليم والبنية التحتية والسياحة والطاقة على جزء كبير من هذه المنح والقروض، ومن أهم المشاريع التي تم تمويلها في هذه القطاعات:

- 1) توفير الدعم لقطاع الصحة بحوالي 67.9 مليون دولار لتمويل مشاريع ذات أولوية كالمساهمة في تمويل توسعة مستشفى البشير.
- 2) توفير الدعم لقطاع التعليم والتدريب المهني بقيمة 101.4 مليون دولار منها منح إضافية بقيمة 49.75 مليون دولار، وذلك بهدف تلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم من قبل الأشقاء العراقيين.
- 3) توفير الدعم لقطاعي المياه والزراعة بحوالي 90.8 مليون دولار، وذلك بهدف تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأولوية منها تجديد شبكات المياه في عدد من المحافظات، وإدارة مصادر المياه في محافظات الوسط، وتمويل نظام التزويد المائي لمحافظة الزرقاء، وتحسين نظام الري في منطقة شمال وادي الأردن.
- 4) توفير الدعم لقطاع السياحة بحوالي 57.4 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تطوير السياحة الثالث.
- 5) توفير الدعم لقطاع الفقر والتنمية المحلية والاجتماعية بحوالي 37.4 مليون دولار لتمويل مشاريع ذات أولوية كالمساهمة في تمويل مشروع تنمية قطاع البلديات، ومشروع التنمية المحلية والإقليمية.
- 6) توفير الدعم لقطاع الحاكمية وحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي بقيمة 20.8 مليون دولار، للمساهمة في تمويل عدد من المشاريع الهادفة إلى تطوير منظمات المجتمع المدني، والمساهمة في تمويل صندوق النوع الاجتماعي.
- 7) توفير الدعم لقطاع البنية التحتية بحوالي 12.1 مليون دولار من خلال توفير تمويل إضافي لتنفيذ طريق العقبة الساحلي، وكذلك إجراء دراسة المخطط الشمولي للأراضي المحيطة بممر عمان التنموي، ومشروع مخطط عمان الشمولي.
- 8) دعم الإصلاحات المالية بقيمة 54 مليون دولار لدعم جهود الحكومة في تنفيذ عدد من الإصلاحات المالية والضريبية.

(9) توفير الدعم لقطاع الخدمات بقيمة 21.6 مليون دولار لتمويل مشروع يهدف لتحديث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع.

(10) توفير الدعم لقطاع الطاقة من خلال الاقتراض بكفالة الحكومة ما مجموعه 70.1 مليون دولار وكفالة الحكومة، لتنفيذ مشروع نقل الكهرباء، ومشروع تغطية الفجوة التمويلية لمشروع توسعة محطة كهرباء السمر/المرحلة الثانية.



تضمنت المساعدات الخارجية المقدمة للمملكة الحصول على منح إضافية بقيمة 70.75 مليون دولار من إجمالي حجم المنح المقدمة للأردن خلال العام الحالي من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للطفولة، وذلك بهدف مساعدة المملكة في جهودها الرامية لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للأشقاء العراقيين.

2. المساعدات الفنية:

في إطار اتفاقية الشراكة الأردنية-الأوروبية، فقد تم الشروع بإجراءات إطلاق دراسة حول قطاع الخدمات في المملكة تستهدف التعرف على واقع هذا القطاع من حيث نقاط الضعف والقوة والفرص والإمكانات المتوفرة، إضافة إلى إطلاق دراسة حول الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتأسيس صناديق رأس المال المغامر في الأردن بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي. ويجري حالياً مباحثات تهدف إلى تنمية وتشجيع التجارة والاستثمار مع الاتحاد من خلال المطالبة بإعادة النظر بقواعد المنشأ المعمول بها في التجارة بين الجانبين.

■ كما قامت الوزارة، في إطار اتفاقية الشراكة وسياسة الجوار الأوروبية، بتوفير الدعم المؤسسي والفني لعدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية من خلال تنفيذ برامج التوأمة وبرامج المساعدات الفنية وذلك بالتعاون مع عدد من المؤسسات والوزارات النظيرة في الاتحاد الأوروبي. وتتضمن المؤسسات الأردنية المستفيدة من برامج التوأمة مع الاتحاد كل من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الزراعة ومؤسسة الغذاء والدواء، ومؤسسة المواصلات والمقاييس، والجمارك الأردنية، وديوان المحاسبة، والمركز الوطني لبحوث الطاقة، ومديرية الأمن العام. وقد تم في هذا السياق ما يلي:

- أ) الانتهاء من تنفيذ مشروع التوأمة بين مؤسسة الغذاء والدواء الأردنية مع دائرة الغذاء والبيطرة الدنمركية بهدف إعادة هيكلة وتطوير خدمات الرقابة على الغذاء في المملكة.
- ب) الانتهاء من تنفيذ مشروع التوأمة بين وزارة الزراعة الأردنية ودائرة البيطرة البريطانية بهدف إعادة هيكلة وتطوير الخدمات البيطرية في الأردن.
- ج) استكمال تنفيذ مشروع التوأمة بين مؤسسة المواصلات والمقاييس الأردنية ومعهد المواصلات الألماني لتعزيز قدرات مؤسسة المواصلات والمقاييس الأردنية في مجال الاعتماد، المطابقة وإصدار المواصلات ورقابة الأسواق.
- د) استكمال تنفيذ مشروع التوأمة بين دائرة الجمارك الأردنية والجمارك الإيطالية بهدف تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية والفنية لدائرة الجمارك الأردنية.
- هـ) استكمال تنفيذ مشروع التوأمة بين وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ووزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية بهدف بناء القدرات المؤسسية والفنية للمديرية المعنية بقضايا التجارة، والمنافسة، والملكية الفكرية، وحماية الإنتاج الوطني.
- و) استكمال تنفيذ مشروع التوأمة بين ديوان المحاسبة الأردني ومكتب التدقيق الوطني البريطاني بهدف تعزيز القدرات المؤسسية والفنية لديوان المحاسبة الأردني.
- ز) الشروع بإجراءات بدء مشروع توأمة مع الحكومة اليونانية لتطوير عمل المركز الوطني لبحوث الطاقة.
- ح) الشروع بالتحضيرات المطلوبة لإطلاق مشروع توأمة لمديرية الأمن العام في مجالات تطوير مراكز الإصلاح والتأهيل، ومكافحة الإرهاب.

■ أما في مجال التعاون العلمي والثقافي فقد عملت الوزارة على تعزيز التعاون مع عدد من الدول والجهات المانحة: تم توفير العديد من الفرص التدريبية والبعثات الدراسية للموظفين من مختلف الوزارات والدوائر الحكومية والجامعات الرسمية. وفي هذا السياق، فقد تم إيفاد ما مجموعه 216 موظف في دورات تدريبية في مجالات المياه والطاقة والزراعة والتعليم والإدارة العامة والتكنولوجيا. كما تم إيفاد ما مجموعه 16 موظف للحصول على درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه. وضمت الجهات الرئيسية التي تم التعاون معها كل من اليابان، والسويد، والصين، وهولندا، وإسبانيا، وإيطاليا، وألمانيا، وأمريكا، واليونان، والهند، وتايوان، وسنغافورة، والبنك الإسلامي للتنمية. كما تم تجديد عدد من برامج التعاون الثقافي والعلمي مع كل من الصين وكوريا وأذربيجان وبلغاريا وسوريا.

- وفي إطار بناء القدرات الفنية للكوادر العراقية وتمكينهم من الاستفادة من الخبرات والتجارب المتوفرة، فقد تم خلال العام 2007 عقد عدد من البرامج التدريبية للكوادر العراقية من خلال البرنامج التدريبي Third Country Training Programme الممول من الوكالة الياباني JICA، ومن خلال البرامج التدريبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعراق UNDP- Iraq، حيث تم تقديم التدريب لما يزيد عن (200) متدرب عراقي.

الخطط والبرامج

1) مبادرة كلنا الأردن وتوصيات الأجندة الوطنية

- عملت الوزارة على متابعة البرنامج التنفيذي للأعوام 2007-2009، وقد قامت ببناء القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية في عملية التخطيط وإدارة المشاريع من خلال الإشراف على ومتابعة بدء تطبيق برنامج إدارة المشاريع (Program One)، حيث تم التنسيق مع شركة Microsoft وإعداد خطة عمل لتطبيق البرنامج كمرحلة تجريبية في (6) وزارات، وقد تم استكمال تدريب (50) موظف من هذه الوزارات. كما بدأت الوزارة بإعداد نظام معلومات إدارية من أجل متابعة البرنامج التنفيذي وإصدار تقارير اقتصادية عن مؤشرات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالبرنامج وإعداد تقرير عن تقدم سير العمل في مشاريع البرنامج التنفيذي المذكور.
- قامت الوزارة وبالتنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بمراجعة البرنامج التنفيذي للأعوام (2007-2009) وتحديثه ضمن مبادرة كلنا الأردن كمظلة رئيسية وكذلك توصيات الأجندة الوطنية وموائمتها مع الموازنة العامة وموازنة المؤسسات المستقلة للعام 2007، وإدماج منظور النوع الاجتماعي فيه. كما جرى طباعة البرنامج التنفيذي وتوزيعه على الجهات المعنية.
- عملت الوزارة على إدماج الأهداف الإنمائية الألفية ومؤشراتنا ضمن الأهداف القطاعية والسياسات والبرامج والمشاريع لمحاو البرنامج التنفيذي، والمتعلقة بقطاعات التعليم والتعليم العالي والصحة والفقر والتدريب والتشغيل المهني، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بهذه القطاعات، وبأتي ذلك ضمن التزام الحكومة بوثيقة الأهداف الإنمائية الألفية الصادرة عن الأمم المتحدة والمتفق عليها من قبل (189) دولة.

2) التمويل الميكروي

- بهدف تمكين مؤسسات التمويل الميكروي من توسيع خدماتها الإقراضية لتصل إلى المناطق النائية وتنويع منتجاتها لخدمة أكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة، فقد استمرت الوزارة في جهودها الرامية إلى تطوير وتنمية قطاع التمويل الميكروي بالإضافة إلى بتنفيذ عدد من البرامج والأنشطة والتي من أهمها ما يلي:

أ) منح مبلغ (2.5) مليون دينار من مخصصات وزارة التخطيط والتعاون الدولي لصندوق التنمية والتشغيل لإعادة إقراضها إلى مؤسسات التمويل الميكروي والتي تضم كل من الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة، والشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة، والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة، وصندوق إقراض المرأة، وشركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة.

ب) العمل مع صندوق التنمية والتشغيل لتحديث شروط تأهيل مؤسسات التمويل الميكروي للحصول على التمويل لإعادة إقراضه للفئات المستهدفة وبما يضمن التوسع في خدمات الإقراض في المناطق الفقيرة والنائية ودعم إنشاء المشاريع الجديدة.

ج) توقيع اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتنفيذ مشروع يهدف إلى تقديم الدعم للمشاريع الميكروية والصغيرة من خلال برمجيات المعلومات والاتصالات (ICT) بمساهمة من قبل الحكومة الأردنية وعدد من الجهات بقيمة إجمالية تصل إلى (262.213) دولار.

د) استقطاب الدعم من قبل الوكالة الفرنسية للإنماء (AFD) لتمويل دراسة تقييم السوق الميكروي والأثر على المستوى الوطني التي قامت بإعدادها مؤسسة (PlaNet Finance)، والتنسيق والمتابعة مع كافة الأطراف المعنية في مرحلة تنفيذ وإطلاق الدراسة.

هـ) تيسير وتحفيز دخول مؤسسة (FINCA Small Loans-Big Changes) إلى القطاع الميكروي، بما في ذلك تقديم التسهيلات المطلوبة لبدء نشاطاتهم الإقراضية في المملكة.

(3) دعم إطلاق الموقع الإلكتروني التفاعلي الجديد لديوان التشريع والرأي

- قامت الوزارة وبالتعاون مع ديوان التشريع والرأي بإطلاق الموقع الإلكتروني التفاعلي الذي يتضمن نشر مسودات القوانين والتشريعات الأردنية والخطط التنموية وذلك من أجل إتاحة المجال أمام المواطنين لإبداء الملاحظات عليها وتتبع تطور العمل في إقرار هذه القوانين والتشريعات والخطط التنموية. حيث يتولى ديوان التشريع والرأي جمع الملاحظات والاعتراضات المختلفة التي ترد من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني على مسودات القوانين والتشريعات المختلفة ومن ثم مناقشتها مع الجهات المعنية لضمان أخذها بعين الاعتبار قبل الاستمرار في الإجراءات الدستورية اللازمة لإقرار هذه القوانين والتشريعات.

(4) الدراسات والأبحاث

- قامت الوزارة بدعم تنفيذ العديد من الدراسات والأبحاث خلال العام 2007 والتي من أهمها:

المصدر: www.mop.gov.jo
التاريخ: 2007

أ) **دراسة شمولية لتطوير وادي الأردن:** في إطار الجهود الهادفة إلى تطوير منطقة وادي الأردن كم منطقة جذب سياحي واستثماري، فقد فرغ من إعداد الشروط المرجعية الخاصة بإجراء دراسة شاملة لتطوير منطقة وادي الأردن، وقد تم البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من الدراسة من خلال برنامج سابق (SABEQ)، الممول من خلال الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي وبكلفة (800) ألف دولار أمريكي.

ب) **تطوير منطقة حوض سيل الزرقاء:** لغايات تطوير منطقة حوض سيل الزرقاء ومشاريع الصرف الصحي ومحطات التنقية في المنطقة المستهدفة، فقد قامت الوزارة بتوفير منحة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية والتجارة (USTD) لإعداد الدراسات وتقييم وضع الصرف الصحي والنفائات الصلبة في الحوض، كما تم توفير التمويل من خلال الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) لإعداد دراسة الجدوى والتصاميم لمحطة تنقية وادي الزرقاء

5) بناء القدرات المؤسسية في مجال البيئة

- بهدف الاستفادة من التمويل المتاح من خلال مرفق البيئة العالمي، فقد تم تحضير وثائق تعريف بعدد من المشاريع في مجالات بناء القدرات في مجال الملوثات العضوية الثابتة، وحماية البيئة البحرية في خليج العقبة، والإدارة البيئية للمناطق المجاورة لنهر الأردن، والطيران المهاجرة، وذلك ليصار إلى تقديمها إلى المرفق والحصول على التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشاريع.
- كذلك قامت الوزارة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بإعداد مقترح مشروع حول التكيف مع التغير المناخي لتحسين وضع الأردن في مجال إدارة المياه، وذلك ليصار إلى تقديمه إلى صندوق الأهداف الإنمائية للألفية والحصول على التمويل لدعم جهود الأردن في هذا المجال.

6) النوع الاجتماعي

- تعمل الوزارة مع شركاءها من الجهات الحكومية والمنظمات الدولية ذات العلاقة على استخدام المعايير الجندرية والإحصاءات المقسمة حسب الجنس في عملية المتابعة والتقييم لسير تنفيذ البرنامج التنفيذي (2007-2009).
- تم عقد منتدى رفيع المستوى حول النوع الاجتماعي في كانون الثاني 2007، برعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة، وبمشاركة واسعة من صانعي السياسات من مختلف الدول والمنظمات الدولية، إضافة إلى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، وذلك بهدف بلورة الآلية التي يمكن من خلالها تفعيل دور المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يخدم أهداف وأولويات التنمية الوطنية. وعملت الوزارة أيضاً، وبناء على توصيات هذا المنتدى، على دعم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، في كل الخطوات الهادفة لتنفيذ بنود الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، على اعتبار أن اللجنة هي المظلة الوطنية المسؤولة عن تنفيذ الإستراتيجية وجميع المبادرات الخاصة بتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتفعيل دورها وتحقيق المساواة بين الجنسين.



- كما عملت الوزارة على توقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة الكندية لتوفير منحة بقيمة (4.6) مليون دولار كندي لإنشاء صندوق للنوع الاجتماعي، والذي يهدف إلى توفير الدعم للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص من أجل تعزيز تطبيقها للممارسات المثلى فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي، وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ المشروع يتم بالتنسيق مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- بدأت الوزارة وبالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتنفيذ مشروعين ممولين من قبل منحة من الحكومة الدنمركية يهدف أحدهما إلى تعزيز دمج مفهوم النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، وبناء قدرات كادر اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ليتسنى القيام ببرامج مشابهة على الصعيد الوطني. أما المشروع الثاني فيهدف إلى تعزيز مسيرة اللامركزية في الأردن ودعم المشاركة السياسية للمرأة. كما تم من خلال هذين المشروعين تمويل حملة اللجنة الوطنية لدعم المرأة في الانتخابات البلدية التي جرت في تموز 2007.
- وبهدف وضع استراتيجيات العمل المستقبلي لرفع مستوى المساواة النوعية بين موظفي الوزارة وضمن مهامها ومسؤولياتها الوطنية، قامت الوزارة بإجراء تحليل جندي في الوزارة، من خلال مشروع "بناء القدرات" الممول من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. كما باشرت الوزارة، منذ بداية عام 2007، بتنفيذ خطة تدريبية لكوادرها بهدف دمج مفهوم النوع الاجتماعي في التنمية.

(7) الإنذار المبكر

- استمرت الوزارة خلال العام 2007 بتحديث نتائج نظام الإنذار المبكر خاصة الجانب الاقتصادي منه، وإعداد التقارير التحليلية ذات العلاقة بشكل ربعي، وتزويد الجهات المعنية بها. كما تم إجراء استطلاعات للرأي العام حول الأداء الحكومي، إضافة إلى إجراء العديد من الدراسات كالعلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، والنمو الاقتصادي وانعكاساته على دخل الأسرة، والعبء الضريبي وانعكاساته على الفقراء، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وأسعار البترول والتضخم. وفيما يخص الجانب الاجتماعي من هذا النظام، فقد تم الانتهاء مؤخراً من الدراسة الاجتماعية وإجراء تحليل المخاطر الاجتماعية.

المصدر: www.mop.gov.jo
التاريخ: 2007

(8) مرصد التنافسية

- ضمن الجهود الهادفة إلى إنشاء المرصد الوطني الأردني للتنافسية، قامت الوزارة بإعداد خطة العمل (الفنية والزمنية) بما يلي الشروط المرجعية لإنشاء المرصد، حيث تم وضع النظام الداخلي للمرصد وآليات عمله المستقبلية وبما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة والكفاءة المطلوبة. كذلك تم وضع واعتماد المعايير الفنية والاقتصادية والتي استخدمت في اختيار القطاعات الخمسة الريادية، وهي السياحة، والسياحة العلاجية، والصناعات الدوائية، والتعليم العالي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تم إعداد مؤشرات اقتصادية ومسوحات خاصة بكل قطاع ليتم من خلالها متابعة أداء القطاعات بشكل دوري ومقارنتها بنظيراتها إقليمياً وعالمياً (Benchmarking)، هذا إلى جانب إنشاء موقع إلكتروني خاص بمرصد التنافسية (www.jnco.gov.jo).

التنمية المحلية ومكافحة الفقر

قامت الوزارة خلال العام 2007 بتحقيق جملة من الانجازات التي تتعلق بالتنمية المحلية ومكافحة الفقر استهدفت من خلالها مختلف المستويات التنموية (البلديات المحافظات)، وجاءت لتعالج التحديات التي تواجه التنمية المحلية سواء من الناحية الإدارية أو المالية أو المتعلقة بتوفير خدمات البنية التحتية، أو تعزيز المشاركة الشعبية، وكذلك تعزيز الإنتاجية.

1) تنمية المحافظات

- قامت الوزارة بمتابعة تفعيل دور الحكام الإداريين والمؤسسات المحلية في عملية التنمية من خلال إيجاد كوادر قادرة على قيادة وتخطيط برامج التنمية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتعظيم الميزة التنافسية للمحافظات .
- وفي هذا السياق، استمرت الوزارة بتنفيذ مشروع بناء القدرات المؤسسية للحكام الإداريين وموظفي وحدات التنمية، إذ تم الانتهاء من إعداد الهياكل التنظيمية وتنفيذ حزمة تدريبية متكاملة لتمكين وحدات التنمية من القيام بدورها المؤمل على أكمل وجه وكذلك إعداد الإطار القانوني لها.
- كما قامت الوزارة وبالتعاون مع الحكومة الدنمركية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمتابعة تنفيذ مشروع تعزيز تعزيز اللامركزية ومشاركة المرأة الذي يهدف إلى إعداد إستراتيجية وطنية للامركزية وتعزيز مشاركة المرأة، حيث تم الانتهاء من المرحلة التحضيرية للإستراتيجية ومن المتوقع الانتهاء من إعدادها مطلع العام 2008.
- يضاف إلى ذلك، استمرار الوزارة بتنفيذ برنامج سابق، الممول من خلال الوكالة الأمريكية للإئناء الدولي، في محافظتي اربد والكرك، حيث تم تشكيل فرق عمل قطاعية تناط بها مهمة دراسة معوقات النمو القطاعية في كل محافظة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب عليها.

(2) تطوير قطاع البلديات

- قامت الوزارة وبالتشاركون مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ جملة من البرامج التي تهدف إلى تحسين دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية، وذلك بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية الفاعلة في التنمية المحلية.
- وفي مجال تحسين دور البلديات في مكافحة الفقر، عملت الوزارة وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي على متابعة تنفيذ برنامج مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية، الذي تم من خلاله تنفيذ مشروع لبناء القدرات المؤسسية للبلديات وتمكينها من إعداد خطط تنموية وإستراتيجية بالمشاركة مع المجتمع المحلي، وتوفير التمويل لتنفيذ مشاريع ذات أولوية للبلديات المستفيدة من البرنامج وعددها (21).
- كما استمرت الوزارة وبالتعاون مع البنك الدولي والوكالة الفرنسية للإنماء بتنفيذ مشروع التنمية المحلية والإقليمية بقيمة 32 مليون دينار، بهدف تحسين خدمات البنية التحتية ودعم المؤسسات المشرفة على قطاع البلديات، وتطوير بنك تنمية المدن والقرى، وتحقيق مستوى أعلى من العدالة في توزيع التحويلات الحكومية للبلديات، وتعزيز القدرات المؤسسية للبلديات، وزيادة فاعلية التخطيط الإقليمي من خلال التنسيق ما بين البلديات لتعظيم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، والفرص التنموية الإستراتيجية.
- ولتعزيز المشاركة الشعبية، استمرت الوزارة وبالتعاون مع مؤسسة تحدي الألفية MCC بتنفيذ مشروع تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية بقيمة 16.5 مليون دولار، بهدف تعزيز قدرات المجالس البلدية ورفع كفاءة التمثيل وزيادة رضا المواطنين عن أدائها، حيث تم الانتهاء من اختيار البلديات المستفيدة من المشروع وفق منهجية واضحة تضم معايير كمية ونوعية محددة لضمان تعظيم الأثر المرجو تحقيقه في تلك البلديات وبما يساهم في تعميم التجربة على باقي البلديات.
- وبهدف تحسين القدرة الذاتية للبلديات على جباية ضريبة المسقفات وتعزيز إيراداتها، قامت الوزارة بمتابعة تنفيذ مشروع تطوير ضريبة الأبنية والأراضي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث تم ربط البلديات بشبكة حاسوبية رئيسية وتفويض 44 بلدية لجباية ضريبة المسقفات وتنظيم الدورات التدريبية في هذا المجال.
- يضاف لما تقدم، قيام الوزارة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمستوطنات البشرية بتنفيذ برنامج مسح الواقع الحضري لمدينتي الكرك والطفيلة وذلك بهدف إعداد قاعدة بيانات شاملة وتحليل الواقع الحضري وفق نهج تشاركي، وتحديد الاحتياجات وفق مسوحات اقتصادية واجتماعية، حيث تم من خلال هذا البرنامج الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج والمتمثلة ببناء القدرات المؤسسية للكوادر العاملة في وحدات التنمية على مستوى البلدية والمحافظة، وسيتم العمل في المرحلة الثانية على تطبيق المسح خلال الأشهر القليلة القادمة.

(3) برامج تعزيز الإنتاجية

لقد تم إطلاق برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام 2002 وذلك استمراراً لجهد الحكومة الدؤوب في التصدي لقضايا الفقر والبطالة وليكون مكملاً لبرامج الحكومة التنموية الأخرى، وفق منهجية جديدة تسعى لرفع وزيادة الإنتاجية للمواطنين من خلال تكامل الجهود ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والأهلية، من خلال أربعة مكونات رئيسية هي مكون مشاريع التنمية المحلية الشاملة، وبرنامج مراكز تعزيز الإنتاجية-إرادة، وبرنامج البنية التحتية الداعمة للاستثمار، وبرنامج المنح الصغيرة والتدخل المباشر والذي انبثق عنه لاحقاً برنامج بناء القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المحلي "قدرات"، إضافة إلى مشاريع إسكان الأسر الفقيرة ومشاريع تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة، حيث تبلغ موازنة برنامج تعزيز الإنتاجية لعام 2007 (25) مليون دينار موزعة كما هو مبين في الجدول التالي:

المكون	التمويل (مليون دينار)
المنح الصغيرة والتدخل المباشر	7.5
برنامج جيوب الفقر	7.0
برنامج تعزيز الإنتاجية "إرادة"	1.6
برنامج "قدرات"	2.1
مشاريع البنية التحتية	3.8
مشاريع إسكان الأسر الفقيرة	3.0
المجموع	25.0

- تم الاستمرار في تنفيذ برنامج مراكز تطوير الأعمال (إرادة) الذي يهدف إلى المساهمة في إنشاء وتطوير مشاريع إنتاجية ريادية، حيث تم خلال عام 2007 المساعدة في إنشاء و/أو توسعة (421) مشروع فردي في مناطق المملكة المختلفة، والمساعدة في خلق ما لا يقل عن (1297) فرصة عمل مستدامة.
- المباشرة بتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج "قدرات" بهدف بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات المجتمع المحلي والمساهمة في تنفيذ مشاريع مدرة للدخل وبكلفة (4.0) مليون دينار.

- العمل على استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تنمية مناطق جيوب الفقر، والتي تشمل عشر مناطق فقيرة بكلفة إجمالية مقدارها (5) ملايين دينار بواقع (500) ألف دينار لكل منطقة، حيث تبلغ نسبة الإنجاز في تنفيذ هذه المرحلة حوالي (70%). كذلك تمت إحالة عطاء تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تنمية مناطق جيوب الفقر والتي ستشمل (16) منطقة فقيرة أخرى بكلفة (8) ملايين دينار بواقع (500) ألف دينار لكل منطقة، حيث سيتم تنفيذ هذه المرحلة على مدى (24) شهر وتتضمن مجموعة من الأنشطة والمشاريع المتكاملة الهادفة إلى رفع مستوى المعيشة للفئات المستهدفة.
- الاستمرار في تنفيذ مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر القائمة بهدف تنفيذ مشاريع إنتاجية تنمية وخدمية في المناطق المستهدفة، يضاف لذلك، تمويل (35) مشروعاً تنموياً جديداً خلال عام 2007 من المنح الصغيرة بقيمة إجمالية بلغت (754) ألف دينار، و(11) مشروع تدخل مباشر بقيمة إجمالية بلغت حوالي (1.35) مليون دينار، ستعمل على توفير ما يزيد عن (350) فرصة عمل دائمة.
- وفي مجال مشاريع البنية التحتية الداعمة للاستثمار، فقد تم استكمال تنفيذ الجزء الأول من المرحلة الخامسة من مشاريع الطرق الزراعية المكثفة للعمال التي تنفذ من خلال وزارة الأشغال العامة والإسكان وبكلفة (2.0) مليون دينار، كما تم المباشرة بتنفيذ الجزء الثاني من المرحلة الخامسة من مشاريع الطرق الزراعية بكلفة (1.9) مليون دينار، وجرى إيصال التيار الكهربائي للعديد من المشاريع الإنتاجية والاستثمارية وذلك ضمن مشاريع البنية التحتية الداعمة للاستثمار.
- استمرار العمل في تنفيذ مشاريع إسكان الأسر الفقيرة، حيث يجري العمل على استكمال تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع إنشاء وصيانة مساكن الأسر الفقيرة الذي ينفذ من خلال وزارة التنمية الاجتماعية بكلفة (2.6) مليون دينار، كما تم توقيع إتفاقية تنفيذ المرحلة الرابعة من المشروع بقيمة (2.5) مليون دينار. وتم كذلك المباشرة بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع إعادة تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات والذي ينفذ من خلال دائرة الشؤون الفلسطينية بكلفة (1.5) مليون دينار.
- أما في مجال مشاريع تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة، فقد استكمل تنفيذ مشروع تطوير جبل الأمير علي/الرصيفة ومشروع مخيم الطالبية/محافظة العاصمة، كذلك تم توقيع إتفاقية مع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري لتطوير موقع حي الزطايمة/جرش بكلفة (700) ألف دينار، إضافة إلى الاتفاق مع دائرة الشؤون الفلسطينية على تمويل المرحلة الأولى من مشروع توسعة طرق مخيم البقعة بقيمة (1.0) مليون دينار.

الباب الثالث: التطلعات

في ضوء كتاب التكليف السامي لدولة رئيس الوزراء، فقد قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد خطتها للعام 2008 آخذة بعين الاعتبار الأولويات التي تضمنتها المحاور المختلفة المشمولة بالكتاب، وفيما يلي الأنشطة والبرامج التي تضمنتها الخطة:

أولاً: محور تعزيز النمو الاقتصادي

المصدر: www.mop.gov.jo
التاريخ: 2007

(1) خطط التنمية:

- العمل على متابعة البرنامج التنفيذي لمبادرة كلنا الأردن/الأجندة الوطنية للأعوام (2007-2009) وإصدار التقارير الدورية الخاصة بتقدم سير العمل.
- توفير التمويل المطلوب للبرامج والمشاريع ذات الأولوية المدرجة في البرنامج التنفيذي لمبادرة كلنا الأردن/الأجندة الوطنية للأعوام (2007-2009) والتي لا يتوفر لها تمويل من الخزينة العامة ووفقاً للأولويات التي تحددها الحكومة.
- القيام بمتابعة تحقيق أهداف ومؤشرات الإنمائية للألفية وإصدار التقارير المتعلقة بها، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- العمل على بناء القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية في عملية متابعة وإدارة المشاريع، والبدء بتطبيق برنامج إدارة المشاريع (Program One) كمرحلة تجريبية في ثلاث وزارات هي الأشغال العامة والإسكان والتربية والتعليم والمياه والري، وذلك بهدف بناء قدرات الوزارات والمؤسسات الحكومية على عملية التخطيط وإدارة المشاريع.
- متابعة إعداد الدراسة الشاملة لتطوير وادي الأردن والتي تتضمن إعداد دراسة تفصيلية لمنطقة الساحل الشرقي للبحر الميت وباقي مناطق وادي الأردن، ووضع خطة تفصيلية لاستعمالات الأراضي فيها ودراسة الفرص الاستثمارية والقدرات الفنية للمؤسسات ذات العلاقة وآلية بناء قدراتها واقتراح الشكل الأفضل إدارياً للمنطقة لتنفيذ التوصيات التي ستخرج بها الدراسة.

(2) تعزيز الاستقرار المالي والنقدي:

- بذل جهود حثيثة مع مختلف الدول والجهات المانحة والمؤسسات التمويلية بهدف تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج ذات الأولوية التنموية في القطاعات المختلفة كالصحة والتعليم والمياه والطاقة. حيث ستضم الجهات المانحة الرئيسة للمملكة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وألمانيا وكوريا والصين.
- العمل على تأمين التمويل اللازم من القروض الميسرة ومن خلال كل من البنك الدولي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق أبو ظبي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، وذلك بهدف تمويل تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأولوية التنموية وخاصة المشاريع التالية:

أ) إنشاء مستشفى السلط الجديد بقيمة (63.5) مليون دولار.

ب) دعم قطاع نقل الكهرباء بقيمة (63.5) مليون دولار.

ج) إعداد الدراسات والتصاميم اللازمة لشمول مناطق جنوب عمان بشبكة الصرف الصحي بقيمة (53.6) مليون دولار.

د) تطوير التعليم العالي-المرحلة الثانية بقيمة (25) مليون دولار.

هـ) تغطية الفجوة التمويلية لمشروع ممر عمان التنموي بقيمة (20) مليون دولار.

و) تطوير منطقة وادي عربية بقيمة (21.3) مليون دولار.

ز) توسعة مستشفى البشير من خلال تمويل الأجهزة والمعدات الطبية للمستشفى بقيمة (19.1) مليون دولار.

ح) تلبية احتياجات أرباب العمل من القوة العاملة المدربة والمؤهلة بقيمة (10) مليون دولار.

ط) إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي بقيمة (10) مليون دولار.

- إضافة إلى ما تقدم، فستسعى الوزارة للحصول على مساعدات إضافية من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان لمساعدة الأردن في التغلب على التحديات والضغوطات الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، واستضافة أعداد كبيرة من العراقيين.

(3) تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين بيئة الأعمال:

- العمل على وضع الإطار المؤسسي المناسب لمركز التنافسية الوطني الذي يهدف إلى دراسة تنافسية القطاعات الاقتصادية وتقييمها على المستويين الكلي والجزئي ضمن إطار مؤسسي، وتقييم أداء القطاعات الاقتصادية.
- إعداد دراسات تنافسية لاقتصادات المحافظات من خلال مشروع بناء القدرات المؤسسية لوحدة التنمية في المحافظات بالتعاون مع وزارة الداخلية.
- توفير حزمة من المساعدات الفنية للقطاعين العام والخاص من كل من اليابان وكوريا والوكالة الأمريكية للتجارة الدولية بهدف المساهمة في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني.
- توفير التمويل من منحة أوروبية بقيمة 15 مليون يورو لدعم تحديث وتطوير قطاع الخدمات بهدف المساعدة في تعزيز ورفع تنافسية القطاع الخدمي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من القطاعات كالإنشاءات والسياحة والاتصالات والصحة والنقل.
- توفير التمويل من منحة أوروبية بقيمة 15 مليون يورو لدعم المشاريع الخاصة لتنمية قدراتها التصديرية والذي ستقوم بتنفيذه المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JE).
- توفير التمويل من خلال المساعدات الأمريكية بقيمة 6 مليون دولار لعدد من المبادرات القطاعية للنهوض بالقطاع الخاص، وذلك من خلال توفير الدعم المادي والتدريب اللازم للقطاع الخاص في مختلف مناطق المملكة وضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- إطلاق ورشة عمل بمشاركة البنك الدولي والوكالة الأمريكية للإنماء الدولي حول تقرير ممارسة الأعمال في الأردن من أجل الخروج بالتوصيات المطلوبة لتحسين ترتيب الأردن في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، من خلال تحدي الإجراءات المطلوبة لتحسين وضع الأردن في مؤشر الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتسجيل الشركات، وإنشاء مكتب ائتماني (Credit Bureau) في الأردن، وتسهيل الوصول إلى التمويل.

- التنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لوضع الإطار المؤسسي والتشريعي المناسب لتأسيس مؤسسة معنية بنظام معلومات الائتمان والحصول على المساعدات الفنية اللازمة بهذا الخصوص من خلال الوكالة.
- عقد ورشة عمل لاستعراض النتائج النهائية لمسح مناخ الاستثمار في الأردن الذي نفذته البنك الدولي، وذلك بهدف تحديد الخطوات المستقبلية المطلوب إجراؤها حول نتائج المسح بمساعدة فنية من البنك.
- إعداد دراسة بالتعاون مع البنك الدولي حول سوق العمل في الأردن للخروج بالتوصيات اللازمة حول تعظيم الاستفادة من الاستثمارات في تشغيل العمالة الأردنية.

(4) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

- توفير تمويل بما مجموعه 20 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لدعم برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public Private Partnership)، بما في ذلك إعداد دراسات الجدوى حول إنشاء صندوق خاص لدعم مشاريع هذه الشراكة، حيث سيتم في المرحلة الأولى تحديد (14) مشروع تنفذ من خلال برنامج الشراكة الذي ستشرف عليه الهيئة التنفيذية للتخاصية.

ثانياً: محور منظومة الأمان الاجتماعي

(1) التنمية المحلية:

- متابعة تنفيذ مشروع التنمية الإقليمية والمحلية الممول من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للإئناء الدولي بقيمة (46.5) مليون دولار، والذي يعمل على تنفيذه وزارة الشؤون البلدية بهدف:
 - أ) إنشاء نظام لتحسين الإدارة المالية في البلديات.
 - ب) إقامة عدد من المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية في 72 بلدية.
 - ج) تنفيذ برنامج لبناء القدرات المؤسسية لبلديات المملكة في مجالات الإدارة المالية والبلدية والتخطيط الحضري.
 - د) إعداد خطط شمولية وهيكلية في 7 بلديات.
- متابعة تنفيذ مشروع مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية الممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة 30 مليون يورو، وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية، وذلك بهدف:
 - أ) إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية.
 - ب) إعداد استراتيجيات وخطط تنمية محلية لمكافحة الفقر في 18 بلدية.

(ج) تمويل تنفيذ مشاريع مكافحة الفقر ذات الأولوية في 18 بلدية بقيمة 5 مليون يورو.

(د) إنشاء نظام متابعة وتقييم لمؤشرات الفقر في المحافظات.

(هـ) تحسين القدرات المؤسسية على المستوى البلدي في 18 بلدية.

■ متابعة تنفيذ مشروع بناء القدرات المؤسسية للحكام الإداريين وموظفي وحدات التنمية في المحافظات، وبالتعاون مع وزارة الداخلية، وذلك بهدف:

(أ) تنفيذ برامج تدريبية للحكام الإداريين وموظفي وحدات التنمية في المحافظات في مجال التنمية.

(ب) إعداد الإطار التنظيمي والقانوني لوحدات التنمية في المحافظات.

(ج) توفير الدعم المالي والفني لإعداد تقارير الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتقارير تقدم سير العمل في المشاريع الحكومية الرأسمالية في المحافظات.

■ استكمال تنفيذ مشروع تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية الممول من مؤسسة تحدي الألفية، وبإشراف وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وذلك من خلال:

(أ) عقد ورش عمل تدريبية للبلديات الريادية المختارة وعددها تسع ومؤسسات المجتمع المدني حول آليات المشاركة.

(ب) تشكيل لجان محلية ولجان عمل مشتركة بين البلديات التسع ومجتمعاتها المحلية لتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة.

(ج) تنفيذ مشاريع بقيمة 5 مليون دولار في البلديات الريادية المستفيدة من البرنامج بأسلوب تشاركي.

■ إعداد تقرير تحليلي للواقع الحضري لمدينتي الكرك والطفيلة، وفي مرحلة لاحقة لمدينة الزرقاء وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

■ دراسة جدوى وتمويل إنشاء (10) أسواق شعبية في عدد من بلديات المملكة، وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية.

(2) تعزيز الإنتاجية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين:

- الاستمرار بتنفيذ برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي لديها انتشار في كافة محافظات المملكة من خلال:
 - أ) إكمال تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً والذي يشمل (10) مناطق، وبتكلفة تبلغ 2 مليون دينار.
 - ب) المباشرة بتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً والذي يشمل (16) منطقة وبتكلفة تقدر بحوالي (8) مليون دينار على مدى (24) شهر.
 - ج) الإستمرار بتنفيذ برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة)، والذي يهدف إلى تقديم الخدمات الإستشارية والتدريبية للمستثمرين الجدد لانشاء مشاريع جديدة أو لتوسعة مشاريعهم القائمة، وذلك من خلال (22) مركز موزعة في مختلف مناطق المملكة.
 - د) متابعة تنفيذ برنامج بناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية (قدرات) وذلك بهدف تطوير قدرات هذه المنظمات وتمكينها لتصبح قادرة على خدمة فئاتها المستهدفة بشكل أفضل، وذلك من خلال عقد الدورات والبرامج وتقديم المنح لها لتنفيذ مشاريع إنتاجية مدرة للدخل، وبتكلفة تبلغ 3 مليون دينار.
 - هـ) تمويل مشاريع بنية تحتية داعمة للإستثمار تقوم بتنفيذها الوزارات المعنية (طرق زراعية وإبصال التيار الكهربائي لمشاريع إستثمارية)، وبتكلفة تبلغ 3 مليون دينار.
 - و) تنفيذ مشاريع تدخل مباشر تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدفة، وكذلك مشاريع تنمية وخدمية ذات أولوية للمجتمعات المستهدفة، وبتكلفة تبلغ 5 مليون دينار.
- توفير التمويل من البنك الدولي بقيمة 10 مليون دولار لمشروع تطوير المهارات من منظور أصحاب العمل Employer-Driven Skills Development، لبناء القدرات المؤسسية لصندوق التدريب والتشغيل، وتطوير مؤسسة التدريب المهني، وتفعيل القدرات المؤسسية للمجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والتقني (E-TVET)، وتطوير تحليل معلومات سوق العمل وتخطيط القوى العاملة، وتطوير استخدام نظام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في وزارة العمل.
- توفير التمويل لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية من البنك الدولي بقيمة 12 مليون دولار، والذي يتكون من إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية من خلال استحداث آلية لاستهداف الفقراء، وبناء القدرات المؤسسية للمؤسسات العاملة في تنفيذ برامج شبكة الأمان الاجتماعي، وتحسين الخدمات المقدمة من مكاتب التنمية الاجتماعية في مختلف محافظات المملكة.
- إعداد دراسات وبالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي على مستوى المحافظات تأخذ بالاعتبار خرائط وملاحق الفقر على مستوى الحي في كل مدينة والوحدات الإدارية لكل محافظة.

- توفير الاستشارات الفنية اللازمة من خلال البنك الدولي لمؤسسة الضمان الاجتماعي بهدف إصلاح أنظمة التقاعد بما في ذلك استحداث تأمينات جديدة (البطالة والصحي) باعتبارها إحدى مكونات برنامج إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي، بالإضافة إلى توفير الاستشارات الفنية من خلال البنك الدولي للمجلس الصحي العالي لتوسعة مظلة التأمين الصحي.

(3) التمويل الميكروي:

- توفير التمويل من خلال المنح والقروض الميسرة من الجانب الاسباني والفرنسي والألماني بهدف تقديم الدعم المالي والفني للمؤسسات التي تعمل في قطاع التمويل الميكروي بهدف المساهمة في تطوير وتنمية هذا القطاع.
- إطلاق دراسة تقييم السوق الميكروي والأثر على المستوى الوطني التي قامت بإعدادها مؤسسة (PlaNet Finance) بتمويل من الوكالة الفرنسية للإئماء (AFD)، وتبني بعض التوصيات التي من شأنها الرقي بأداء قطاع التمويل الميكروي.

(4) الصحة:

- توفير تمويل إضافي لمستشفى البشير بقيمة 22 مليون دولار لغايات التوسعة.
- توفير التمويل لمشروع توأمة من منحة أوروبية بقيمة 250 ألف يورو لمؤسسة الغذاء والدواء لتدريب العاملين ضمن مختبرات فحص الغذاء.
- توفير تمويل بقيمة 24.75 مليون دولار من الحكومتين الفرنسية والايطالية لتمويل أجهزة ومعدات لوزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية.
- توفير التمويل لمستشفى السلط الحكومي من خلال قرض ميسر بقيمة (47) مليون يورو من قبل الجانب الفرنسي.
- تنفيذ المنحة المقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بقيمة (11) مليون دولار لشراء أجهزة ومعدات طبية وأدوية لدعم المراكز الصحية والمستشفيات لتمكينها من استقبال الأعداد المتزايدة من المرضى العراقيين.

(5) التعليم:

- توفير منحة من الجانب الأمريكي بقيمة 3 مليون دولار لبناء وصيانة مدارس في مناطق مختلفة من المملكة.
- توفير منحة إضافية من الجانب الأمريكي بقيمة 1 مليون دولار لمبادرة التعليم الأردنية.
- توفير تمويل بما مجموعه (39.3) مليون دولار من الاتحاد الأوروبي لدعم مشاريع قطاع التعليم وخاصة استكمال المرحلة الأولى من مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي.
- توفير تمويل بحوالي 65 مليون دولار من البنك الدولي للمساهمة في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير التعليم وصولاً للاقتصاد المعرفي والتي تقدر تكلفة تنفيذها بحوالي (320) مليون دولار.
- توفير تمويل من خلال البنك الدولي بقيمة 25 مليون دولار لمشروع تطوير التعليم العالي وصولاً للاقتصاد المعرفي.

- تنفيذ المنحة المقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بقيمة (10) مليون دولار لدعم وزارة التربية والتعليم من خلال شراء أثاث وتنفيذ أعمال الصيانة وتغطية التبرعات المدرسية للطلبة الفقراء الأردنيين والعراقيين، وذلك لتمكين الوزارة من استيعاب الطلبة العراقيين في المدارس الحكومية.
- تنفيذ المنحة المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبقيمة (1.3) مليون دولار لتغطية التبرعات المدرسية للطلبة غير القادرين من الأردنيين والعراقيين، وكذلك شراء أجهزة حاسوب لثلاثين مدرسة.

(6) الإسكان:

- تحديث الدراسة الفنية الخاصة بمشروع مدينة خادم الحرمين الشريفين السكنية، والتي ستشمل على تحديث الدراسات التصميمية ووثائق العطاء للمشروع الذي يهدف إلى خلق مجتمعات متكاملة ترفع العبء عن الهيكل العمراني للمدن القائمة وخلق قواعد اقتصادية جديدة ورفع مستوى البيئة الصحية والعمرانية وسد العجز في المساكن.
- المتابعة مع الحكومة الصينية لتوفير تمويل يصل إلى (70.5) مليون دولار بهدف إنشاء مناطق سكنية للضباط وضباط الصف والأفراد في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى محافظة الزرقاء. إضافة إلى المطالبة بتوفير التمويل لإنشاء مناطق سكنية للضباط لتغطي كافة محافظات المملكة.
- متابعة تنفيذ مشروع إسكان الأسر الفقيرة الذي يشمل على (314) وحدة سكنية من خلال المنحة الصينية بقيمة 4.6 مليون دينار.
- تمويل المرحلة الرابعة من مشروع إنشاء وصيانة مساكن الأسر الفقيرة والتي تشمل على (300) وحدة سكنية وبقيمة 2.5 مليون دينار، حيث ينفذ هذا المشروع من خلال وزارة التنمية الاجتماعية.
- تمويل ومتابعة تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع إعادة تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات والتي تشمل على (600) وحدة سكنية من خلال دائرة الشؤون الفلسطينية وبتكلفة 3 مليون دينار.

(7) الشباب والمرأة:

- استكمال مشروع التعاون مع الحكومة الدنمركية لإعداد إستراتيجية اللامركزية وتعزيز مشاركة المرأة وإطلاق الإستراتيجية الوطنية للامركزية وتعزيز مشاركة المرأة من خلال مؤتمر وطني، وذلك بالتعاون مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.
- توفير التمويل لصندوق الملك عبد الله الثاني وبقيمة 4 مليون دولار بهدف مأسسة عمل هيئة شباب كلنا الأردن وتوفير منح دراسية للطلاب الفقراء.
- إطلاق نشاطات صندوق النوع الاجتماعي الذي تأسس بدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) وبقيمة 4.5 مليون دولار بهدف دعم المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز تطبيقها للممارسات المثلى فيما يتعلق بموضوع النوع الاجتماعي.

(8)

المياه:

- توفير التمويل من خلال وكالة الإنماء الأمريكية لإجراء دراسة ومراجعة شاملة لقطاع المياه بهدف تحديد الاستراتيجيات المستقبلية لتحسين كفاءة استخدام المصادر المائية في الأردن.
- الاتصال والمتابعة مع الصناديق ومؤسسات التمويل العربية لتوفير تمويل بقيمة 200 مليون دولار لزيادة مساهمة الحكومة الأردنية في مشروع جر مياه حوض الدبسي وذلك بهدف تخفيض كلفة المتر المكعب الواحد.
- المتابعة مع البنك الدولي لاستكمال تنفيذ دراسة الجدوى الاقتصادية ودراسة الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع قناة البحر الميت-البحر الأحمر.
- توفير تمويل من خلال المنح والقروض الميسرة بقيمة 80 مليون دولار لتنفيذ عدد من المشاريع ذات أولوية في قطاع المياه كإعادة تأهيل خطوط الصرف الصحي في المملكة، ومشاريع ترشيد استهلاك المياه، وتجديد شبكات نقل المياه.
- توفير ما مجموعه (10.4) مليون دولار من الجانب الأمريكي ومرفق البيئة العالمي لتنفيذ عدد من المشاريع في قطاع البيئة كرفع القدرات المؤسسية للمؤسسات العاملة في هذا لقطاع، وتطوير الخطة البيئية الشاملة لمحافظة عجلون، ومشروع حماية البيئة البحرية في خليج العقبة، ومشروع الإدارة البيئية للمناطق المجاورة لنهر الأردن، ومشروع الإدارة المستدامة للأراضي.
- الحصول على تمويل (منحة) بقيمة (4) مليون دولار من صندوق الأهداف الإنمائية للألفية لدعم مشروع حول التكيف مع التغير المناخي لتحسين وضع الأردن في مجال إدارة المياه، وذلك في ضوء الانتهاء مؤخراً من إعداد وثيقة المشروع بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وتقديمها إلى مجلس إدارة الصندوق.
- توفير التمويل لتحديث دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بمحطة تنقية وادي الزرقاء.
- توفير التمويل لإجراء دراسة جدوى مشروع إنشاء محطة لاستقبال ومعالجة مياه صهاريج النضج.

(9)

الطاقة:

- إطلاق مشروع توأمة بين المركز الوطني لبحوث الطاقة بالتعاون مع الحكومة اليونانية، وتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 800 ألف يورو، وذلك بهدف تعزيز استخدام الطاقة البديلة في الأردن.
- تمكين البنوك التجارية من الحصول على قرض بقيمة (40) مليون يورو من قبل الوكالة الفرنسية للإنماء لإعادة إقراضها إلى الشركات الصناعية بشروط ميسرة لغايات ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين الأداء البيئي.

- توفير ما مجموعه 2.4 مليون دولار من البنك الدولي ومرفق البيئة العالمي ومرفق البيئة الفرنسي للمساهمة في دعم صندوق كفاءة الطاقة، والذي يهدف إلى تنفيذ مجموعة أنشطة من شأنها العمل على تقليل استهلاك الطاقة بكافة أشكالها، وإزالة العوائق التي تعترض تنفيذ مثل هذه الأنشطة، ونشر الوعي وبناء القدرات في هذا المجال.
- المتابعة مع الوكالة الأمريكية للتنمية التجارة للمساعدة بتطوير خارطة طريق حول كيفية تطبيق إجراءات حفظ الطاقة وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة، وكذلك إعداد خطة تسويقية لتسويق منطقة الجفر للشركات العالمية للتغلب عن النفط والغاز.
- المتابعة مع الوكالة الفرنسية للتنمية للحصول على منحة لتنفيذ مشاريع ريادية في مجال استخدام اللمبات الموفرة للطاقة.
- المتابعة مع البنك الدولي لتمويل مشروع تقليل انبعاث الغازات وتوليد الكهرباء من مكب نفايات الغباوي التابع لأمانة عمان الكبرى، والذي يتم من خلاله بيع شهادات تقليل الانبعاثات في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تجميع الغازات المنبعثة من المخلفات العضوية واستخدامها في توليد الطاقة الكهربائية.
- المتابعة مع البنك الدولي للاستفادة من خبرات البنك في تغطية بعض الجوانب المتعلقة بقطاع الطاقة مثل اثر ارتفاع أسعار الطاقة على القطاعات الاقتصادية المختلفة ودراسة قطاع النقل بشكل مفصل.
- الانتهاء من تقييم مشروع سوق طاقة الرياح والتمويل بمنحة من مرفق البيئة العالمي بقيمة (6.35) مليون دولار.

ثالثاً: محور العدل والقضاء

(1) العدل:

- توفير تمويل من منحة أوروبية بقيمة 4.5 مليون يورو لتصميم مشروع متكامل يهدف إلى مساعدة وزارة العدل على استكمال تنفيذ استراتيجياتها في تطوير القضاء.

(2) القضاء:

- العمل على توفير دعم إضافي من خلال المساعدات الأمريكية بقيمة 1.5 مليون دولار لمشروع تدريب القضاة وتحسين القدرات المؤسسية لقطاع العدل.
- إطلاق مشروع دعم القدرات المؤسسية للمعهد القضائي الأردني، من خلال منحة أوروبية بقيمة 250 ألف يورو.

رابعاً: محور الإعلام

- توفير التمويل لإنشاء المعهد الأردني للإعلام، بقيمة 1.3 مليون يورو، ويتمويل من الاتحاد الأوروبي.
- توفير التمويل من خلال المساعدات الأمريكية بقيمة 1 مليون دولار لمشروع رفع القدرات المؤسسية لقطاع الإعلام.

الباب الخامس: التطوير المستمر وبناء القدرات المؤسسية

تطوير وتطبيق أنظمة الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة

تطبيقا لمخرجات مشروع إعادة الهيكلة الذي تم اعتماده في عام 2004، قامت الوزارة بتطبيق أنظمة ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات، تهدف إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي الذي يشمل جميع موارد الوزارة، وعلى هذا الأساس صممت هذه الأنظمة والمنهجيات المختلفة بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة في تطوير بيئة تنظيمية ملائمة للإبداع والتعلم والابتكار.

نظام إدارة الجودة Quality Management System:

استكمالاً لجهود الوزارة في تحديد وتصميم وتوثيق جميع عملياتها الرئيسية، ضمن خطوة تهدف إلى أمثلة ونمذجة كافة عمليات الوزارة وتوثيق إجراءات العمل المعيارية Standard Operating Procedures وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات Processes Maps، قامت الوزارة في عام 2007 بمراجعة وتحديث وتطوير وتبسيط هذه العمليات بما يساهم في رفع كفاءتها وفعاليتها. تم خلال هذه المراجعة - واعتماداً على التغذية الراجعة من جميع المتعاملين داخليا وخارجيا - تحديد مخرجات ومدخلات تلك العمليات وتطوير مؤشرات قياس أدائها Key Performance Indicators بما ينسجم مع القوانين والأنظمة ويلبي احتياجات هؤلاء المتعاملين.

تهدف الوزارة من خلال توثيق عملياتها الرئيسية في إجراءات عمل معيارية وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات إلى ضمان فاعلية إجراءاتها وكفاءتها وضمان أن أية تغييرات في الإجراءات والعمليات تسهم في منع الازدواجية في العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يرفع من مستوى وجودة الخدمة المقدمة للمتعاملين وبما يساهم بشكل كبير في تحقيق رسالتها وأهدافها.

مشاريع ومبادرات استخدامات التكنولوجيا المساندة:

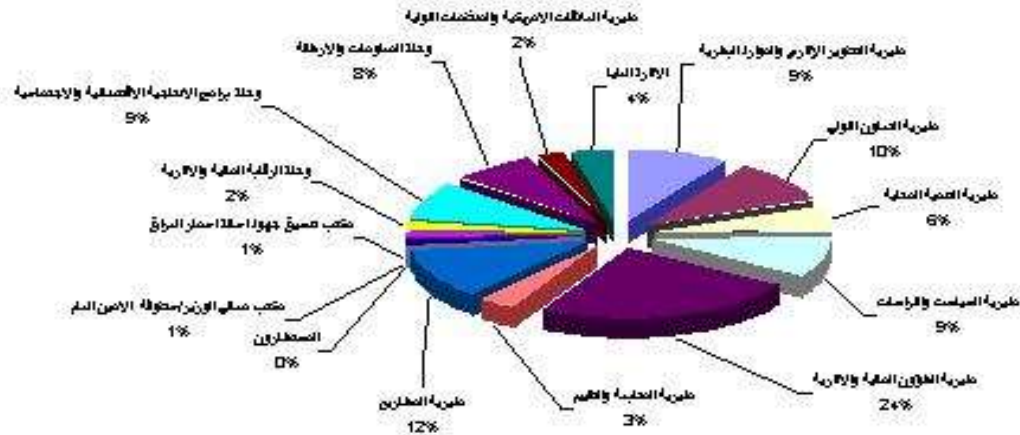
- حرصت الوزارة في العام 2007 على دعم كافة جهودها ومبادراتها الهادفة إلى التحسين المستمر باعتماد آخر التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث عملت الوزارة على استخدام أحدث الأنظمة وعلى النحو التالي:
- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الإلكتروني للوزارة وكذلك الموقع الخاص بها ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية، وموقعي كل من وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع النباتات الطبية والعطرية.
 - متابعة العمل على تحديث شبكة المعلومات الداخلية (الانترنت) وشبكة خدمات الموظفين الذاتية (MenaME).
 - تفعيل وتطبيق نظام النسخ الاحتياطي واسترجاع البيانات (HP Data Protector)، ووضع سياسة لآلية النسخ الاحتياطي لكافة الأجهزة الخادمة والتطبيقات والأنظمة العاملة في الوزارة.

- استبدال النظام المستخدم لأرشفة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (ZyLab) بنظام أكثر تطوراً وفعالية وهو (VisionFile) المستخدم في أرشفة الديوان بعد إجراء التغييرات اللازمة عليه. وسيتم ربط النظام الجديد مع موقع الوزارة الإلكتروني خلال شهر كانون الثاني لعام 2008.
- متابعة صيانة وتفعيل أنظمة الموارد البشرية والرواتب (Web-based) ونظام تقييم الأداء الآلي والمربوط مع أنظمة الموارد البشرية، ونظام مراقبة الدوام.
- متابعة مشروع تصنيف الموازنة وخارطة الحسابات من خلال حضور ورشات العمل الخاصة بالمشروع، ودراسة الأنظمة ذات العلاقة والمستخدمه في الوزارة حيث تبين أنها لا تحتاج إلى أي تعديل باستثناء نظام إنفاق الذي قامت بتطويره وزارة المالية والتي تعمل حالياً على تعديله حسب خارطة الحسابات الجديدة.
- تطوير نظام يخدم قسم الحركة وسيتم تفعيله وتدريب العاملين عليه خلال شهر كانون الثاني لعام 2008.
- الانتهاء من تحليل نظام خاص بالمشتريات وسيتم الانتهاء من تطويره خلال الربع الأول من العام 2008.
- العمل على تطوير نظام خاص بإعادة الإقراض وفروقات الفوائد وسيتم الانتهاء منه خلال شهر شباط لعام 2008.
- الاشتراك في الفريق الوطني المكلف من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحصر استخدام برمجيات مايكروسوفت وذلك لأغراض تجديد اتفاقية الحكومة الأردنية مع شركة مايكروسوفت، إضافةً إلى المشاركة في العديد من اللجان الفنية في الوزارة وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- الاشتراك في الفريق الوطني المكلف من دولة رئيس الوزراء بدراسة وتجديد اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين الحكومة وشركة Microsoft.
- الاشتراك في الفريق الوطني المكلف من دولة رئيس الوزراء بدراسة جدوى وتوقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين الحكومة وشركة ORACLE.
- استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً، ومتابعة البريد مع المديريات والوحدات المعنية.

تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة لعام 2007

انطلاقاً من متطلبات الخطة الإستراتيجية للوزارة، قامت الوزارة بتنفيذ الخطة التدريبية للأعوام 2007، 2006، 2005 لتجسير الفجوة بين أداء الموظفين والأداء المستهدف اعتماداً على تقارير تقييم الاداء السنوية، حيث اشتملت الدورات والبرامج التدريبية على مواضيع تغطي متطلبات الوظيفة كما وردت في بطاقات الوصف الوظيفي و متطلبات الخطة الإستراتيجية حيث استفاد 174 موظفاً من البرامج والدورات التدريبية من أصل 280 موظفاً بالمعدل، أي بما نسبته (62.15%) وحسب التوزيع المبين في الشكل المرفق.

نسبة موظفي المديريات/الوحدات المشاركين في الدورات التدريبية الى العدد الكلي



كما بلغ العدد الكلي الدورات التدريبية التي تم عقدها والاستفادة منها خلال عام 2007 ما يقارب (250) دورة تدريبية شاملة لمختلف المواضيع وذلك من خلال الدورات الداخلية، الدورات الخارجية، ورش العمل والمؤتمرات الخارجية والداخلية.

التحفيز والمكافأة:

تحقيقاً لهدف تحفيز الموظف وزيادة إنتاجيته تقوم الوزارة بتقدير جهود موظفيها الذين يتمتعون بالكفاءة العالية ويعملون بروح الفريق، وذلك من خلال منح مكافآت موظف الشهر، ومكافآت انجاز، ومكافآت التحصيل العلمي، وحسب معايير محددة وواضحة في نظام المكافآت والحوافز .

جائزة موظف الشهر : تمنح هذه الجائزة شهريا لأحد الموظفين تقديرا لانجازاته المتميزة.

أسماء الموظفين الذين حصلوا على جائزة موظف الشهر لعام 2007 مرتبين حسب الأشهر :

السيد محمد الحصان، السيدة سناء الصعيدي، الانسه هباء ضبايعين، السيد عاهد عفشيات، السيدة نهاد عربيات، السيدة صفاء كنعان ، الانسه مها القية، السيد محمد عبد العزيز، الانسه رشا قديسات، الانسه سمر عبد الجبار، السيد نصر الزعبي، السيدة منى أبو الشامات.

مكافأة التحصيل العلمي:

تمنح هذه المكافأة للموظف الذي ينهي بعثته الدراسية ويحصل على تقدير (ممتاز، أو جيد جدا فقط) وتتضمن حصوله على دورة تدريبية خارجية ونشر الخبر على الانترنت و شهادة تقدير .

أسماء الموظفين الذين حصلوا على مكافأة التحصيل العلمي لعام 2007 :

السيد ماجد المومني، د. ابراهيم العابد، السيد محمد الحصان، السيد أسامه القيسي، السيدة هناء الحنيطي،الانسه منال كريشان، الانسه لارا العبدالات، السيد موفق هناندة، السيد ياسر حمدان، السيدة ميساء السلطان .

البعثات الدراسية

في عام 2007 اجتاز أربعة موظفين مبعوثين بنجاح متطلبات الحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه، كما تم ترشيح موظفة أخرى لدراسة الماجستير في إدارة المشاريع، ومن المتوقع أن يتم إفاد موظفين آخرين خلال 2008 والتي ما تزال طلباتهم قيد الدراسة، بالإضافة إلى اثنا عشر موظفا التحقوا في السنوات السابقة ببرامج الدراسات العليا ومازالوا على مقاعد الدراسة حالياً، علماً بأن البعثات الدراسية تمول من حساب المنحة الأمريكية.

نشر المعرفة واكتسابها والتفاعل مع المجتمعين المحلي والعربي

تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بممارسة خدمة المجتمع المحلي والعربي من نواحي متعددة، فعلى الصعيد المحلي تقوم وزارة التخطيط بتدريب الخريجين الجدد أو الذين ما زالوا على مقاعد الدراسة وكذلك توفير كل ما يحتاجونه في إعداد دراساتهم وأبحاثهم، حيث تتوفر لدى وزارة التخطيط قاعدة بيانات تهم الدارسين ويحصلوا من خلالها على معلومات تساعد في انجاز مشاريعهم أو أبحاثهم. كما تقوم وزارة التخطيط بتدريب الموظفين من الوزارات الأخرى في المديرية المعنية والمشابهة لطبيعة عملهم، وبلغ عدد المتدربين خلال عام 2007، (41) متدرب. بالإضافة إلى التدريب ترحب وزارة التخطيط بطلاب الجامعات والمدارس الراغبين بالتعرف على طبيعة عمل الوزارة، حيث يتم تقديم عرض مرئي لهم عن الوزارة ودورها الذي تقوم به ويتم التفاعل معهم من خلال الأسئلة والمشاركة، وبلغ عدد الوفود الزائرة للوزارة في عام 2007 حوالي (82) زائر حضروا من مدرستين ومن إحدى الجامعات الأردنية.

أما على الصعيد العربي فتعتبر وزارة التخطيط أيضاً مصدراً للخبرة الفنية المتميزة حيث استقبلت وزارة التخطيط (3) متدربين من الجمهورية التونسية وتم إعداد برنامج تدريبي مكثف لهم. كما وتستقبل وزارة التخطيط العديد من الوفود الرسمية الذين يحضرون من الدول العربية الشقيقة لتبادل الخبرات والتجارب، حيث استقبلت الوزارة العام الماضي (55) موظف أغلبهم من الجمهورية اليمنية والسودان والعراق.

جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية (الدورة الثالثة 2006-2007)

نتيجة لتبني الوزارة العديد من المبادرات والخطوات والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى الارتقاء والتميز في العمل الحكومي كهدفٍ سامٍ يساهم في خدمة ورفعة الوطن، حصلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على الجائزة الذهبية (المركز الأول) عن فئة الوزارات في جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية (الدورة الثالثة)، وذلك بعد أن استكملت متطلبات التميز في هذه المعايير. كذلك حصل اثنان من موظفيها على جائزة الموظف الحكومي المتميز عن فئتي الموظف الإداري أو الفني المتميز والموظف المتميز المساند، وهذه المشاركة هي الثانية للوزارة في هذه الجائزة التي تمنح على المستوى الوطني، إذ أنها شاركت في الدورة السابقة وحصلت على المرتبة الثانية في الترتيب العام على الوزارات، بالإضافة إلى فوز اثنين من موظفيها بجائزة الموظف الحكومي المتميز. ولا يزال العمل مستمرا على متابعة تطبيق معايير جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية حيث تشارك الوزارة في الدورة الرابعة 2007-2008.



وزارة التخطيط والتعاون الدولي

ص.ب. 555 عمان (11118) الأردن

هاتف رقم 4644466 (9626) فاكس 4649341 (9626)

البريد الالكتروني mop@mop.gov.jo

www.mop.gov.jo

المصدر: www.mop.gov.jo
التاريخ: 2007